الشركة العربية للأسمنت

شركة مساهمة مصرية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

وتقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020

المحتويات

الشركة العربية للأسمنت (القوائم المالية المستقلة)

تقرير مراقب الحسابات	1
قائمة المركز المالى المستقلة	3
قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة	5
قائمة الدخل الشامل المستقلة	6
قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة	7
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	8
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	10

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتي - البرج الجنوبي - الدور السادس
٢٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٣١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة العربية للأسمنت
شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة العربية للأسمنت – شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقل في٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتي - البرج الجنوبي - الدور السادس
٢٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج م ع

تليفون: ٠٩٠ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

الرأى

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة العربية للأسمنت في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقره ايضاحيه

كما هو وارد تفصيليا بالايضاح رقم (٣٣) من الايضاحات المتممة للقوائم الماليه المستقلة فقد وردت الي الشركه من مصلحه الضرائب – شركات أموال مطالبات تقديريه عن السنوات من ٢٠١١ الي ٢٠١٦ وقد قامت الشركه بالاعتراض عليها وتم استصدار قرار باعاده الفحص فعليا ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد النتائج النهائيه بدقه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفى بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في ٢٧ فبراير ٢٠٢١

كامل مجدى صالح
س.م.م (٨٥١٠)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المستقلة
في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	11	2 175 578 977	2 379 728 327
مشروعات تحت التنفيذ	12	6 563 562	3 777 941
الأصول غير الملموسة (بالصافى)	13	254 049 586	294 799 369
حق الانتفاع	31	--	13 321
إستثمارات فى شركات تابعة	14	47 476 057	47 476 057
إستثمارات فى مشروع مشترك	15	125 000	125 000
إجمالي الأصول غير المتداولة		**2 483 793 182**	**2 725 920 015**
الأصول المتداولة			
المخزون	16	169 977 656	155 894 546
مدينون وأرصدة مدينة أخري	17	124 613 704	104 108 840
المستحق من الأطراف ذات العلاقة	29	22 953 016	16 927 511
أرصدة النقدية والبنوك	18	51 720 149	86 186 000
إجمالي الأصول المتداولة		**369 264 525**	**363 116 897**
إجمالي الأصول		**2 853 057 707**	**3 089 036 912**

الشركة العربية للاسمنت - "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
حقوق الملكية			
رأس المال والاحتياطيات			
رأس المال المصدر والمدفوع	19	757 479 400	757 479 400
إحتياطي قانوني	20	257 740 154	254 730 209
الأرباح المرحلة	21	37 734 467	164 024 227
إجمالي حقوق الملكية		**1 052 954 021**	**1 176 233 836**
الإلتزامات غير المتداولة			
قروض	22	387 454 349	491 836 958
إلتزامات ضريبية مؤجلة	3-9	321 893 851	337 073 457
أوراق الدفع	23	11 021 813	--
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		**720 370 013**	**828 910 415**
الإلتزامات المتداولة			
داننون تجاريون وأوراق دفع	23	445 631 321	678 337 746
تسهيلات إئتمانية	22	340 110 399	62 035 301
ضريبة الدخل الجارية	2-9	--	13 123 908
الجزء المتداول من القروض طويلة الاجل	22	99 165 216	90 356 520
الجزء المتداول من الإلتزامات الأخرى طويلة الاجل	25	769 250	12 308 000
التزامات تأجير تمويلي	31	--	8 540
داننون وإرصدة داننة أخري	27	173 007 938	207 808 755
المستحق لأطراف ذات علاقة	29	3 740 835	8 163 967
مخصصات	24	17 308 714	11 749 924
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**1 079 733 673**	**1 083 892 661**
إجمالي الإلتزامات		**1 800 103 686**	**1 912 803 076**
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		**2 853 057 707**	**3 089 036 912**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي — أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي — أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للاسمنت – "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الارباح او الخسائر المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
ايرادات المبيعات	4	2 410 497 496	2 971 558 674
تكلفة المبيعات	5	(2 352 261 019)	(2 743 702 431)
مجمل الربح		**58 236 477**	**227 856 243**
مصروفات عمومية وادارية	6	(122 278 650)	(125 122 902)
مخصصات	24	(7 760 240)	(1 983 787)
الاضمحلال فى الحسابات المدينة الاخرى		(247 842)	(1 359 966)
فوائد دائنة		1 221 818	3 725 468
ايرادات اخري		7 842 517	4 306 606
تكاليف التمويل	7	(80 872 228)	(136 517 774)
أرباح فروق تقييم عملات أجنبية		12 322 683	66 333 599
الربح الناتج عن بيع أصول ثابتة	11	142 466	15 398
صافى (خسائر) / ارباح العام قبل الضرائب		**(131 392 999)**	**37 252 885**
ضريبة الدخل	1-9	15 179 606	(7 153 435)
صافى (خسائر) / ارباح العام بعد الضرائب		**(116 213 393)**	**30 099 450**
نصيب السهم من صافى (خسائر) / أرباح العام			
أساسي	10	**(0.33)**	**0.06**

– الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للاسمنت – "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
صافى (خسائر) / ارباح العام بعد الضرائب		**(116 213 393)**	**30 099 450**
الدخل الشامل الاخر بعد الضرائب			
بنود التي لا يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة فى الفترة اللاحقة		--	--
إجمالي الدخل الشامل الاخر بعد الضرائب		--	--
إجمالي الدخل الشامل عن العام	21	**(116 213 393)**	**30 099 450**
نصيب السهم من الدخل الشامل			
أساسي	10	(0.33)	0.06

– الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للاسمنت – "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	أرباح مرحلة	الإجمالي
الرصيد فى 1 يناير 2019	**757 479 400**	**231 365 975**	**342 541 752**	**1 331 387 127**
أرباح العام	--	--	30 099 450	**30 099 450**
الدخل الشامل الاخر	--	--	--	**--**
إجمالي الدخل الشامل	**--**	**--**	30 099 450	**30 099 450**
المحول الي الاحتياطي القانوني	--	23 364 234	(23 364 234)	--
توزيعات الارباح	--	--	(185 252 741)	**(185 252 741)**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	**757 479 400**	**254 730 209**	**164 024 227**	**1 176 233 836**
الرصيد فى 1 يناير 2020	**757 479 400**	**254 730 209**	**164 024 227**	**1 176 233 836**
خسائر العام			(116 213 393)	(116 213 393)
الدخل الشامل الاخر	--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل	**--**	**--**	(116 213 393)	(116 213 393)
المحول الي الاحتياطي القانوني	--	3 009 945	(3 009 945)	--
توزيعات الارباح (عاملين)	--	--	(7 066 422)	(7 066 422)
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	**757 479 400**	**257 740 154**	**37 734 467**	**1 052 954 021**

– الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
صافي (خسائر) / أرباح العام قبل الضرائب		**(131 392 999)**	**37 252 885**
تسويات:			
تكاليف التمويل المعترف بها في قائمة الأرباح أوالخسائر	7	80 872 228	136 517 774
فوائد دائنة		(1 221 818)	(3 725 468)
(الربح) الناتج عن بيع اصول ثابتة	11	(142 466)	(15 398)
اهلاك الاصول الثابتة	11	205 851 501	205 892 637
استهلاك الاصول غير الملموسة	13	40 749 783	50 676 249
استهلاك حق الانتفاع	31	13 321	690 201
(أرباح) فروق تقييم العملات على القروض		(5 217 391)	(36 967 391)
مخصصات	24	7 760 240	1 983 787
الاضمحلال فى الارصدة المدينة الاخرى	17	247 842	1 359 966
(الزيادة) / النقص فى المخزون		(14 083 110)	126 115 774
(الزيادة) فى مدينون وأرصدة مدينة اخري		(36 662 235)	(5 288 099)
(الزيادة) / النقص فى المستحق من اطراف ذات العلاقة		(6 025 505)	3 536 905
النقص فى مدينون تجاريون		--	69 297 253
(النقص) / الزيادة فى دائنون تجاريون		(221 684 612)	101 540 125
(النقص) / الزيادة فى المستحق الى الاطراف ذات العلاقة		(4 423 132)	808 045
(النقص) فى دائنون وأرصدة دائنة أخري		(24 209 241)	(2 177 207)
مخصصات مستخدمة	24	(2 201 450)	--
التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من انشطة التشغيل		**(111 769 044)**	**687 498 038**
الفوائد المدفوعة		(91 463 803)	(133 994 059)
ضريبة الدخل المدفوعة		-	--
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من انشطة التشغيل		**(203 232 847)**	**553 503 979**

الشركة العربية للاسمنت - "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصري	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء اصول ثابتة	11	(1 751 285)	(33 300 384)
مقبوضات من بيع اصول ثابتة	11	191 600	169 693
مدفوعات للمشروعات تحت التنفيذ	12	--	(3 170 031)
فوائد محصلة		1 221 818	3 725 468
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		**(337 867)**	**(32 575 254)**
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
صافى التغيرات فى القروض		(90 356 522)	(77 731 488)
المسدد من مديونية رخصة التشغيل والكهرباء		(11 538 750)	(124 681 184)
المدفوع من بنوك سحب على المكشوف		278 075 098	(211 639 285)
مدفوعات التزامات تأجير تمويلي		(8 541)	(333 905)
توزيعات الارباح المدفوعة	26	(7 066 422)	(185 252 741)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة) فى انشطة التمويل		**169 104 863**	**(599 638 603)**
صافى (النقص) فى النقدية وما فى حكمها		(34 465 851)	(78 709 878)
النقدية وما فى حكمها فى اول العام		86 186 000	164 895 878
النقدية وما فى حكمها فى اخر العام	18	**51 720 149**	**86 186 000**

- الايضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

1- معلومات عامة

تأسست الشركة العربية للأسمنت – شركة مساهمة مصرية - في 5 مارس 1997 طبقاً لأحكام القانون رقم 230 لسنة 1989 والقانون رقم 95 لسنة 1992 وذلك وفقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم 167 لسنة 1997.

تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم 13105 بتاريخ 3 أبريل 2005 القاهرة وتم تغييره لرقم 53445 بتاريخ 16 أغسطس 2011 نظراً لتغيير مقر الشركة الرئيسي من 72 شارع جامعة الدول العربية، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية ليصبح فيلا رقم 56 شارع الجهاز – الحي الخامس – القاهرة الجديدة. تم تغيير المقر الادارى للشركة ليصبح ميدان جمال عبد الناصر (غرب ارابيلا) التجمع الخامس مبنى ارابيلا بلازا الادارى

يتمثل انتاج الشركة فى إنتاج الكلينكر والأسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات الفرعية والمرتبطة بصناعة الأسمنت وبيع وتصدير منتجات الشركة وإنتاج مواد البناء الأخرى ومستلزمات التشييد واستغلال المحاجر والمناجم واستخراج جميع الخامات التعدينية اللازمة لصناعة مواد البناء ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخري أو تعديل غرضها في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لإنتاج الكلينكر 4.2 مليون طن التي يمكنها ان تنتج 5 مليون طن من الأسمنت.

المساهم الرئيسي للشركة هو شركة أريدوس خاتيفا – شركة إسبانية وتملك 60٪ من رأس مال الشركة.

مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.

2- أهم السياسات المحاسبية

2-1 إطار العرض

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنه 2015. هذا وقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادره بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015على أن يسرى تطبيق تلك التعديلات على الفترات المالية التى تبدأ فى أول يناير 2020 باستثناء ما ورد بمعيار رقم "49" يرجع الى إيضاح عقود التأجير (19-2)

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (47) "الأدوات المالية"	1- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (47) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصرى رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالى تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصرى رقم (26) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التى تناولها معيار (47) الجديد وتخجيج نطاق معيار (26) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (47) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (1) و (25) و (26) و(40) المعدلين 2019 معاً فى نفس التاريخ. تسرى هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (47)

	2- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها – لاحقاً – إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدى التعاقدى للأصل المالى. 3- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذى يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. 4- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصرى رقم (1) "عرض القوائم المالية" المعدل 2019 - معيار المحاسبة المصرى رقم (4) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصرى رقم (25) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصرى رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصرى رقم (40) "الأدوات المالية: الافصاحات"		

معيار محاسبة مصرى جديد رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء"	1- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصرى رقم (8) "عقود الانشاء" المعدل 2015. ب- معيار الامحاسبة المصرى رقم (11) "الايراد" المعدل 2015 2- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. 3- يتم الاعتراف بالتكاليف الاضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. 4- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجارى لكى يتم الاعتراف بالايراد. 5- التوسع فى متطلبات الافصاح والعرض.	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (48) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (49) "عقود التاجير"	1- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (49) "عقود الايجار" محل معيار المحاسبة المصرى رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى 2015 ويلغيه. 2- يقدم المعيار نموذج محاسبى واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذى يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلى. 3- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود ايجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلى. 4- بالنسبة للايجار التمويلى فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلى فى قائمة المركز المالى وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافى الاستثمار فى عقد التأجير.	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (49) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء" 2019 فى نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى المعيار رقم (49) 2019 على عقود التأجير التى كانت تخضع لقانون التأجير التمويلى رقم 95 لسنة 1995 – وتعديلاته وكان يتم معالجتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى"، وكذلك عقود التأجير التمويلى التى تنشأ فى ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلى والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوى التى تم فيها الغاء قانون 95 لسنة 95 وصدور قانون 176 لسنة 2018.

	5- بالنسبة للايجار التشغيلى يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم اخر.		
معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (42) "القوائم المالية المجمعة"	تم اضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلى المعايير التى تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصرى رقم (15) "الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقة" - معيار المحاسبة المصرى رقم (17) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصرى رقم (18) "الاستثمارات فى شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصرى رقم (24) "ضرائب الدخل - معيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصرى رقم (30) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصرى رقم (44) "الافصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى"	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (42) المعدل على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التى تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية فى تاريخ سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (42) "القوائم المالية المجمعة" المعدل 2019.

نظرا للظروف الحالية جراء تفشى فيروس كورونا وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به، فضلا عن أن تطبيق إجراءات الوقاية ومواجهة انتشاره فرض قيود على تواجد الموارد البشرية فى الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة، فقد وافقت هيئة الرقابة المالية على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها والصادرة بالقرار رقم 69 على القوائم المالية الدورية التى ستصدر خلال عام 2020، على ان تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية 2020. و بتاريخ 23 سبتمبر 2020 أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير أرقام (47) و (48) و (49) إلى الأول من يناير 2021.

2-2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال، وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المسلم في تبادل لأصول.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية:

2-3 الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الايراد بالقيمة العادلة بالمقابل الذي تم استلامه او لايزال مستحقاً. ويتم تخفيض الايراد بالقيمة المقدرة لمرتجعات العملاء والخصومات والمسموحات المشابهة.

2-3-1 مبيعات بضائع

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن مبيعات البضائع عندما يتم تسليم السلع وعندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:

- أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشترى،
- ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة،
- أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق،
- أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة، و
- إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

2-3-2 تقديم خدمات

يتم الاعتراف بالإيراد عن الخدمات المؤداه عندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:

- يمكن قياس قيمة الايراد بدقة،
- أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة،
- انه يمكن القياس الدقيق لدرجة اتمام العملية فى تاريخ قائمة المركز المالي، و
- انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف الازمة لإتمامها.

2-3-3 الفوائد وتوزيعات الارباح

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن توزيعات أرباح الاستثمارات وذلك عندما ينشأ الحق للمساهم في استلام تلك التوزيعات وبشرط أن يكون تدفق المنافع الاقتصادية للشركة مرجحاً وأن يكون الإيراد قابلاً للقياس بدرجة يعتد بها.

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد من أصل مالي عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية للشركة مرجحاً وأن يكون الإيراد قابلاً للقياس بدرجة يعتد بها. وتستحق إيرادات الفوائد على أساس زمني بتطبيق معدل فعال للفائدة على أصل المبلغ القائم، ويُعتبر معدل الفائدة الفعال المطبق هو سعر الفائدة الذي تخصم به التدفقات التقديرية المستقبلية الداخلة على مدى العمر المتوقع للأصل المالي بحيث تساوى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل عند الاعتراف الأولى به.

2-3-4 تكلفة المبيعات

تشمل تكلفة المبيعات التكاليف المتعلقة مباشرة ببيع سلع أو تقديم خدمات.

2-4 <u>الإيجار</u>

يعترف بمدفوعات الايجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدار فترة عقد الإيجار إلا إذا ما ثبت وجود أساس منهجي آخر يمثل بصورة أفضل النمط الزمنى الذي تُستهلك فيه المنافع الاقتصادية للأصل المؤجر. ويتم الاعتراف بالإيجارات المشروطة الناشئة عن عقود التأجير التشغيلي كمصروفات فى الفترة التي يتم تكبدها فيها.

2-5 <u>العملات الاجنبية</u>

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تمارس بها الشركة نشاطها (عمله التعامل).

المعاملات التي تتم بعملات مختلفة عن عملة التعامل (عملة اجنبية) يتم الاعتراف بها على اساس سعر الصرف فى تاريخ المعاملة، وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية باستخدام سعر الصرف فى ذلك التاريخ.

البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية يتم ترجمتها باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة. البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف فى تاريخ المعاملة ولا يتم إعادة ترجمتها.

يتم الاعتراف بفروق اسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية فى قائمة الأرباح أو الخسائر فى الفترة التي نشأت فيها

وفيما يلي بيان بأسعار الصرف لكل وحدة نقد من العملات الأجنبية الرئيسية المستخدمة فى القوائم المالية مقابل الجنيه المصري:

جدول العملات	2020		2019	
	متوسط	نهاية العام	متوسط	نهاية العام
1 دولار أمريكي	15.86	15.77	16.79	16.09
1 يورو	18.21	19.26	18.89	18.08

2-6 تكاليف الاقتراض

تضاف تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول مؤهلة للرسملة - وهي تلك الأصول التي تستلزم بالضرورة فترة طويلة من الزمن لتصبح جاهزة للاستخدام أو للبيع - على تكلفة الأصول إلى أن يحل الوقت الذي تُصبح فيه هذه الأصول جاهزة للاستخدام أو البيع.

قد يتم الاستثمار المؤقت لاقتراض بعينه لحين إنفاقه على أصول مؤهلة للرسملة، وفى مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الاستثمار المؤقت لذلك الاقتراض من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ويتم الاعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ويجب ألا تزيد تكاليف الاقتراض التي تُرسمِلها منشأة خلال فترة ما عن إجمالي تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال تلك الفترة، كما يُشترط ألا تتعدى القيمة الدفترية للأصل المؤهل للرسملة – بما فى ذلك ما تم رسملته عليه من تكاليف الاقتراض المؤهلة - قيمته القابلة للاسترداد (وتمثل "القيمة العادلة لذلك الأصل مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة المتوقعة من استخدام ذلك الأصل" أيهما أكبر).

2-7 مزايا العاملين

2-7-1 توزيعات ارباح

تدفع الشركة 10٪ من الأرباح النقدية التي يتقرر توزيعها بحد أقصي المرتبات الأساسية للعاملين كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح في حقوق الملكية وكالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة. ولا تسجل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

2-7-2 التزامات معاشات التقاعد (تأمينات اجتماعية)

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية على أساس إلزامي ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية لتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

2-8 الضرائب

يتمثل مصروف ضريبة الدخل فى مبلغ الضريبة الجارية المستحقة السداد والضريبة المؤجلة.

2-8-1 الضريبة الجارية

تعتمد الضريبة الجارية المستحقة السداد على الربح الضريبي للعام. ويختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي المعروض بالقائمة المستقلة للدخل الشامل بسبب وجود بنود للإيراد أو المصروف خاضعة للضريبة أو قابلة للخصم ضريبياً في سنوات أخرى، وبسبب بنود أخرى دائماً وأبداً ما لا تخضع للضريبة أو يُسمح بخصمها ضريبياً. ويتم احتساب التزام الشركة عن الضريبة الجارية باستخدام أسعار الضريبة التي تكون قد أُقرت بشكل رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية.

2-8-2 الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة الناتجة من الاختلاف بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية والأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات والمستخدمة فى احتساب الربح الضريبي.

وبصفةٍ عامة يتم الاعتراف بالتزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادةً ما يتم الاعتراف بأصولٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبي ولكن إلى المدى الذي يرجح معه أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية يمكن من خلالها استخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى نهاية كل فترة مالية وتُخفض تلك القيمة الدفترية عندما يصبح من غير المرجح أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية تسمح باسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزء منه.

وتُقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع ان تكون مطبقةً فى الفترة التي يُسوى فيها الالتزام أو يستخدم فيها الأصل ووفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التي تكون قد أُقرت بشكلٍ رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الالتزامات والاصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التي تتوقع الشركة - فى نهاية الفترة المالية – أن تسترد او تسوى بها القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

تتم المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني مُلزم فى اجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق تلك الاصول والالتزامات الضريبية بضرائب دخلٍ مفروضة بمعرفة نفس السلطة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصافي.

2-8-3 الضريبة الجارية والمؤجلة عن السنة

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كمصروفٍ او إيرادٍ فى الأرباح أو الخسائر - إلا لو كانتا متصلتان ببنودٍ يُعترَف بها ضمن الدخل الشامل الآخر - أو مباشرةً ضمن حقوق الملكية - فعندئذٍ يُعترَف بكلٍ من الضريبة الجارية والمؤجلة هي الأخرى وذلك إما ضمن الدخل الشامل الآخر - أو مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

2-9 <u>الاستثمارات في شركات تابعة</u>

الاستثمارات في شركات تابعة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها سيطرة. ويسيطر المستثمر على المنشأة المستثمر فيها عندما يتعرض أو يحق له عوائد متغيرة من خلال مساهمته فى المنشأة المستثمر فيها ولدية القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطته على المنشأة المستثمر فيها.

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات التابعة بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتناء. وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حده.

2-10 الاستثمارات فى المشروعات المشتركة

يكون المشروع المشترك ترتيب مشترك عندما يكون لدي اطرافه سيطرة مشتركة على الحقوق علي صافي الأصول المرتبطة بالترتيب. وهؤلاء الأطراف يطلق عليهم أصحاب الحصص في المشروعات المشتركة. السيطرة المشتركة هي اتفاق تعاقدي بالاشتراك في السيطرة على ترتيب ما، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات المرتبطة بالأنشطة موافقة بالإجماع للأطراف المشتركة في السيطرة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات فى المشروعات المشتركة بالتكلفة، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حده.

2-11 الأصول الثابتة

تُعرض المباني والمعدات والأثاث والتجهيزات - المحتفظ بها بغرض استخدامها في إنتاج أو توريد أو تقديم السلع أو الخدمات أو فى الأغراض الإدارية - بقائمة المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها أي مجمع للإهلاك وخسائر الاضمحلال المتراكمة.

وبالنسبة للمباني والمعدات التي تكون فى مرحلة الإنشاء والمقرر استخدامها فى الإنتاج أو فى أغراض إدارية أو فى أغراض أخرى غير محددة بعد، فتظهر بالتكلفة مخصوماً منها خسارة الاضمحلال المُعترف بها. وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية كما تتضمن أيضاً - فى حالة كون الأصول المعنية مؤهلة للرسملة - تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها وفقاً للسياسة المحاسبية للشركة التي تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم (6-2). ويتم تبويب تلك المباني والمعدات بالتصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزة للغرض المراد استخدامها فيه. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح جاهزة للاستخدام فى الأغراض المحددة لاستخدامها طبقاً لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويبدأ إهلاك المباني والآلات والمعدات بالإضافة إلى الأثاث والتجهيزات عندما تصبح هذه الأصول جاهزة للاستخدام فى الأغراض المحددة لاستخدامها.

لا يتم اهلاك الأراضي، ويتم الاعتراف بالإهلاك كمصروف فى الأرباح أو الخسائر بغرض استنفاذ التكلفة - مخصوماً منها القيمة التخريدية - للأصول الثابتة (بخلاف الأراضي، والأصول فى مرحلة الإنشاء) وذلك على مدى العمر المتوقع للاستفادة بها وباستخدام طريقة القسط الثابت. ويُعاد النظر فى الأعمار الافتراضية والقيم التخريدية وطريقة الإهلاك المُطبّقة فى نهاية كل فترة مالية على أن يتم المحاسبة عن تأثير أي تغييرات فى تلك التقديرات على أساس مستقبلي.

يُستبعد أي بند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر بمجرد التخلص منه، أو عندما تتوقع الشركة ألا تتولد منافع اقتصادية من الاستخدام المستمر للأصل. وتتحدد قيمة الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص من / أو تخريد أصل ثابت بالفرق بين صافي القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية للأصل ويعترف بها فى الأرباح أو الخسائر.

وفيما يلي بيان بالأعمار الافتراضية المقدرة التي استخدمت فى احتساب إهلاك الأصول الثابتة:

الأصـــل	بالسنوات
المباني	10-20 سنة
آلات ومعدات	20سنة
أثاث وتركيبات	16 سنة
وسائل النقل والانتقال	5-7 سنة
معدات تكنولوجيا وتركيبات	20 سنة
الحاسبات الآلية وبرامج	3-5 سنة

12-2 الاصول غير الملموسة

الاصول غير الملموسة التي لها أعمار انتاجية محددة والتي يتم اقتناوها بصورة منفردة يتم قياسها بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر اضمحلال القيمة ويحمل المبلغ القابل للاستهلاك بطريقة منتظمة على مدار العمر الانتاجي المتوقع لها.

الاعمار الانتاجية وطريقة الاستهلاك يتم مراجعتها فى تاريخ كل مركز مالي ويتم المحاسبة عن اي تغيير فى التقديرات المحاسبية بأثر لاحق. الاصول غير الملموسة التي ليس لها اعمار انتاجية محددة والتي يتم اقتنائها بصورة منفردة يتم قياسها بالتكلفة مخصوما منها مجمع خسائر الاضمحلال فى القيمة.

يتوقف الاعتراف بالأصل غير الملموس عندما يتم التصرف فيه أو عدم توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه او من التصرف فيه مستقبلاً. تتحدد الارباح او الخسائر الناتجة من توقف استغلال الاصل غير الملموس أو التصرف فيه على اساس الفرق بين صافي عائد التصرف والقيمة الدفترية للأصل وتدرج تلك الارباح او الخسائر فى قائمة الأرباح أو الخسائر.

13-2 اضمحلال الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الشركة فى نهاية كل فترة مالية بمراجعة صافي القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد مدى وجود أي مؤشر على تعرض تلك الأصول لخسارة اضمحلال. فإذا ما وجد مثل ذلك المؤشر عندئذ تقدر القيمة الإستردادية للأصل وذلك لتحديد مدى خسارة الاضمحلال فى قيمة ذلك الأصل - إن وجدت.

فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية لأحد الأصول الفردية عندئذ تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل. وإذا ما كان من الممكن التوصل إلى أساس ثابت ومعقول للتوزيع عندئذ توزع أيضاً الأصول العامة للمنشأة على الوحدات الفردية المولدة للنقد أو توزع - على خلاف ذلك - على مستوى أصغر مجموعة وحدات مولدة للنقد يمكن تحديد أساس ثابت ومعقول لتوزيع تلك الأصول عليها.

الاصول غير الملموسة التي ليس لها اعمار انتاجية محددة والاصول غير الملموسة غير المعدة للاستخدام بعد تقوم الشركة باختبار تلك الاصول للتحقق من مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيمتها.

القيمة الإستردادية للأصل هي قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر ولتقدير القيمة المتوقعة من الاستخدام تُخصم مبالغ التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من ذلك الاستخدام للوصول الى قيمتها الحالية وذلك باستخدام معدلٍ للخصم - قبل الضريبة - يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المتعلقة تحديداً بذلك الأصل والتي لم تُعدل بها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

فإذا ما كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصلٍ (أو لوحدةٍ مولدةٍ للنقد) تقل عن القيمة الدفترية عندئذٍ تُخفَض القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتصل إلى القيمة الإستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال فوراً فى الارباح أو الخسائر.

عندما ترتد خسارة الاضمحلال فى فترةٍ لاحقه عندئذٍ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) حتى تصل إلى التقدير المُعدَل للقيمة الإستردادية، ولكن بشرط ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) - بعد الزيادة - القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) التي كانت ستتحدد لو لم تكن خسارة الاضمحلال قد أُعتُرف بها فى قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) فى سنواتٍ سابقة. ويتم الاعتراف فوراً فى الأرباح أو الخسائر بأي ردٍ فى خسارة الاضمحلال.

14-2 المخزون

يُعرَض المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة البيعية - أيهما اقل.

تحَمل التكاليف على المخزون – بما فى ذلك نصيبٍ مناسب من المصروفات الانتاجية العامة الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى أية تكاليفٍ أخرى تكون المنشأة قد تحَملتها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة – وذلك باستخدام الطريقة الأفضل ملائمةً لكل فئةٍ من فئات المخزون، علماً بأن طريقة التسعير المستخدمة فى تحديد تكلفة معظم فئات المخزون تقوم على أساس المتوسط المرجح.

تُمثل صافي القيمة البيعية سعر البيع المقدر للمخزون مخصوماً منه كافة التكاليف المقدرة لاستكمال انتاجه وكذا التكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع.

قد تنخفض صافي القيمة البيعية لبندٍ من بنود المخزون عن تكلفته لأسبابٍ عديدة منها تعرّض البند للتلف أو التقادم أو نتيجةً لبطء حركة بعض الأصناف أو انخفاض فى أسعار البيع أو ارتفاع فى التكاليف المقدرة لاستكمال إنتاجه والتكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع، وفى مثل هذه الأحوال يتم تخفيض تكلفة ذلك البند لتصل إلى صافي قيمته البيعية مع الاعتراف بالتخفيض فوراً فى الأرباح أو الخسائر.

2-15 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يقع على الشركة التزامٍ حالي (قانونى أو حكمي) نتيجة لحدثٍ سابق ويكون ذلك من شأنه أن يودى على الأرجح إلى مطالبة الشركة بتسوية ذلك الالتزام على أن تكون قيمة الالتزام قابلةً للتقدير بدرجةٍ يُعتدّ بها.

وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل التقديرات للمقابل الذي يلزم لتسوية الالتزام الحالي فى نهاية الفترة المالية وتؤخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس أي مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون للقيمة الزمنية للنقود تأثيراً جوهرياً).

وعندما تتوقع الشركة أنها ستسترد بعضاً من /أو كافة المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية مخصص ما من طرفٍ ثالث عندئذٍ فإنها تعترف بأصل يمثل المبلغ المستحق استرداده وذلك إذا ما كان الحصول على ذلك المبلغ شبه مؤكد وبشرط أن تتمكن من قياس ذلك المبلغ المستحق بطريقة يعتد بها.

2-16 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة.

ويتم القياس الأولى للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرةً باقتناء أو إصدار أصولٍ والتزاماتٍ مالية (بخلاف الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) فيتم اضافتها إلى (أو خصمها من) القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية - حسب الاحوال - عند الاعتراف الأولي، بينما يتم الاعتراف فوراً في الأرباح أو الخسائر بتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرةً باقتناء أصولٍ أو التزاماتٍ مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2-17 الأصول المالية

تتبع الشركة طريقة تاريخ المعاملة فى الاعتراف فى دفاترها بكافة المشتريات المعتادة من الأصول المالية أو فى استبعاد كافة المبيعات المعتادة من تلك الأصول من دفاترها – علماً بأن المشتريات أو المبيعات المعتادة هي معاملاتٍ لشراء أو بيع أصولٍ مالية تقتضي تسليم الأصل المالي فى إطارٍ زمنيٍ مُحدد بموجب لوائحٍ أو أعرافٍ مستقرٍ عليها فى السوق المعنى.

ويتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية المعترف بها – فى مجملها - إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، ويعتمد ذلك على تصنيف الأصول المالية.

2-17-1 تصنيف الأصول المالية

أدوات الدين - التي تفي بالشروط التالية - يتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال:

- عندما يكون الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصولٍ من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- أن تؤدى الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى تدفقاتٍ نقدية - في مواعيدٍ محددة - تمثل فقط مدفوعات أصل الدين، والفائدة على أصل الدين المتبقي.

يتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

2-17-2 طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المستهلكة لأداة دين ولتوزيع ايراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما فى ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً – بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولى به.

يُعترف فى الأرباح أو الخسائر بإيراد الفوائد من أدوات الدين التي تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة.

3-17-2 اضمحلال الأصول المالية

يتم تقدير اضمحلال الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة فى نهاية كل فترة مالية.

تعتبر الأصول المالية قد أضمحلت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل قد تأثرت بسبب حدثٍ أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بالأصل المالي.

وقد يتضمن الدليل الموضوعي للاضمحلال ما يلي:

- وجود صعوبات مالية كبيرة تواجه المُصدر أو الطرف المقابل، أو
- حدوث مخالفة للعقد مثل التعثر أو التأخر فى مدفوعات الفائدة أو أصل المبلغ، أو
- أصبح من المرجح دخول المقترض فى مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة لوضعه المالي، أو
- اختفاء سوقٍ نشط لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

تمثل خسارة الاضمحلال المعترف بها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة - بما فى ذلك مبالغ الرهونات والضمانات - مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا العملاء التجاريين حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية لها من خلال استخدام حساب مستقل للاضمحلال فى قيمتها. وعندما يُعدّ رصيد أحد العملاء التجاريين غير قابلٍ للتحصيل عندئذٍ يتم إعدامه خصماً على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه المتحصلات اللاحقة من المبالغ التي سبق إعدامها. ويتم الاعتراف فى الأرباح أو الخسائر بالتغيرات فى القيمة الدفترية لحساب الاضمحلال.

إذا انخفضت قيمة خسائر الاضمحلال خلال فترةٍ لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بطريقةٍ موضوعية بحدثٍ وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذٍ يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها على الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ رد الاضمحلال عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال تلك قد سبق الاعتراف بها.

4-17-2 استبعاد الأصول المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي من دفاترها - فقط - عندما تنتهي حقوقها التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تُحوّل الشركة الأصل المالي وكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته إلى حدٍ كبير إلى منشأة أخرى.

فإذا تبين أن الشركة لم تقم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل بدرجةٍ كبيرة ولا احتفظت بها واستمرت فى السيطرة على الأصل المُحول، عندئذٍ تعترف الشركة بالحق الذي تحتفظ به فى الأصل، وبالتزامٍ مقابلٍ يمثل المبالغ التي قد تُضطرّ لدفعها. وإذا ما تبين أن الشركة تحتفظ إلى حدٍ كبير بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المُحول عندئذٍ تستمر الشركة فى الاعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمقابل الذي تسلمته كمبلغٍ مُقترض بضمان ذلك الأصل.

عندما يُستبعد من الدفاتر أصلٍ مالي مُثبت بالتكلفة المستهلكة، فعندئذٍ يتم الاعتراف فى الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، وحاصل جمع المقابل المستلم والمقابل الذي لا يزال مستحقاً.

18-2الالتزامات المالية وحقوق الملكية

1-18-2 التصنيف كدين أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها الشركة إما كالتزامات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

2-18-2 أدوات حقوق الملكية

تُعرف أداة حقوق الملكية بأنها أيّ عقدٍ يثبت الحق في أصول منشأةٍ بعد خصم كافة التزاماتها.

وتُعدّ الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين فى (1)، (2) أدناه مجتمعين:

أ. ألا تُرتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:

- أن تُسلِم نقدية أو أصلٍ مالي آخر لمنشأةٍ أخرى - أو
- أن تقوم بمبادلة أصولٍ أو التزاماتٍ ماليةٍ مع منشأةٍ أخرى وفقاً لشروطٍ من المحتمل ألا تكون فى صالح المنشأة المُصدرة للأداة.

ب. وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) فى صورة أدوات حقوق ملكية لذات مُصدر الأداة – فيلزم تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن تُرتبْ على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسلمْ بموجبه عددٍ متغيرٍ من أدوات حقوق ملكيته – أو
- إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغٍ ثابت من النقدية أو من أصلٍ مالي آخر مقابل عددٍ ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التي تُصدرُها وذلك على أساس المقابل المُستلَم مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة. وإذا ما قامت منشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذٍ يُعترفْ بتلك الأدوات المُعادْ شراؤها - ويتم خصمها - مباشرة فى حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

3-18-2 الالتزامات المالية

يتم القياس اللاحق لكافة الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية أنها التزامات متداولة عندما تفي بأي من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة
- الاحتفاظ بها يكون في المقام الاول بغرض المتاجرة
- من المقرر ان تتم تسويتها خلال الاثنى عشر شهرا التالية للفترة المالية
- ألا يكون لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثنى عشر شهرا على الأقل تالية لنهاية الفترة المالية.

ويتم تصنيف كافة الالتزامات المالية الأخرى كالتزامات غير متداولة

4-18-2 استبعاد الالتزامات المالية

تستبعِدُ الشركة الالتزامات المالية من دفاترها - فقط - عندما يتم الوفاء بها أو إلغائها، أو عندما تنقضي تلك الالتزامات. ويُعترفْ ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المُستبعد، ومجموع المقابل المدفوع والمستحق الدفع - بما فى ذلك أية أصولٍ غير نقدية تكون قد حُولت أو التزامات تم تكبدها.

2-19 عقود التأجير

وفقا لقرار رقم69 لسنه 2019 والصادر من وزير الاستثمار في مارس 2019 والخاص بتعديل بعض احكام معايير المحاسبه المصريه الصادره بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنه 2015 وقد تضمنت تلك التعديلات اضافه المعيار رقم " 49" ليحل محل معيار المحاسبه المصري رقم (20) " القواعد والمعايير المحاسبيه المتعلقه بعمليات التاجير التمويلي علي ان يطبق علي الفترات الماليه التي تبدا في او بعد اول يناير 2020 واستثناء من تاريخ السريان يكون تاريخ التطبيق الاولي هو بدايه فتره التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التاجير التمويلي رقم 95 اسنه 1995 وتعديلاته وفى ظل المعيار رقم "49" يتم فى تاريخ بداية عقد الإيجار باثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار.

القياس الأولى لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافى للمستأجر.

(ب) أى دفعات عقد إيجار تمت فى او قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة،

(ج) أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،

(د) تقدير للتكاليف التى سيتكبدها المستأجر فى تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذى يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء فى تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط فى القيمة،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار

يتم فى تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الإقتراض الإضافى للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلى:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

2-20 المنح

المنح الحكومية هى مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة فى مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التى تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به فى فترة سابقة ، ويستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التى لا يمكن تحديد قيمة لها ، وكذلك المعاملات مع الحكومة التى لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة ،و قد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل.

المنح المرتبطة بأصول تشمل المنح الحكومية التى يكون شرطها الأساسى قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة ، وقد تتضمن الشروط الإضافية الملحقة بالمنحة تحديد موقع هذه الأصول أو الفترة الزمنية التى تحصل خلالها على الأصل أو التى تحتفظ خلالها بذلك الأصل.

لا تثبت المنح الحكومية بما فى ذلك المنح غير النقدية بقيمتها العادلة ، إلا إذا تم التأكد المناسب من (أ) مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح و(ب) أن المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً.

المنح الحكومية المرتبطة بأصول تعرض فى الميزانية حيث تعتبر المنحة إيراداً مؤجلاً و إثباتها فى قوائم الدخل وفقاً لأساس منهجى منتظم على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

3- الأحكام المحاسبية الجوهرية والمصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد

يتطلب الأمر من الإدارة فى تطبيقها للسياسات المحاسبية للشركة (والتي تم الافصاح عنها بالإيضاح رقم 2) أن تستخدم أحكاماً وتقديراتٍ وافتراضاتٍ للتوصل إلى القيم الدفترية لأصولٍ والتزامات عندما لا تكون تلك القيم واضحةً من مصادرٍ أخرى. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعواملٍ أخرى تُعدّ ذات علاقة - وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفةٍ مستمرة، ويتم الاعتراف بأثر التعديلات على التقديرات المحاسبية فى الفترة التي يتم فيها تعديل تلك التقديرات لو كان أثر التعديل يقتصر فقط على تلك الفترة، أما إذا كان التعديل يؤثر على كلٍ من الفترة الجارية والفترات المستقبلية فعندئذٍ يُعترف بأثر تلك التعديلات فى الفترة التي يجرى بها التعديل والفترات المستقبلية.

3-1 الأحكام الهامة المستخدمة فى تطبيق السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم الأحكام التي قامت بها الإدارة فى إطار تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي كان لها أبلغ الأثر على المبالغ المُعترف بها فى القوائم المالية، وهي لا تشمل الأحكام المتعلقة بالتقديرات والتي تم الافصاح عنها بشكلٍ منفصل بالإيضاح رقم (3-2) أدناه.

3-1-1 ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد قياس أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على حكم الادارة. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة فقط إذا ما كان من المرجح أن تتمكن الشركة من استخدامها. وللحكم على مدى امكانية استخدام الأصول الضريبية من عدمه فإن ذلك يتوقف على مدى امكانية تحقق أرباحٍ ضريبية مستقبلية تسمح بالمقاصة مع الفرق المؤقت القابل للخصم. ولتقدير احتمالات استخدام تلك الفروق المؤقتة فى المستقبل فإن الأمر يستلزم إجراء تقديرات لعواملٍ عدة بما فى ذلك حجم الأرباح الضريبية المستقبلية. وعندما تختلف القيم الفعلية عن التقديرات فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في تقييم مدى قابلية الأصول الضريبية المؤجلة للاسترداد – ومن ثَم فإن المحاسبة عن مثل ذلك التغيير – إن وُجد – سوف يتم على أساس مستقبلي فى الفترات المالية التي تتأثر بالتغيير.

3-2 المصادر الرئيسية لعدم التأكد فى التقديرات

فيما يلي عرض بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل وأهم المصادر الرئيسية الاخرى لأوجه عدم التأكد فى التقديرات فى نهاية الفترة المالية وهي التي تتسم بمخاطر كبيرة فى أن تودى إلى تسويات ذات أهمية نسبية على قيم الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية.

3-2-1 الأعمار المُقَدّرة للاستفادة من الأصول الثابتة

بلغت صافي القيمة الدفترية لبنود الأصول الثابتة للشركة فى نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 2 175 578 977 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: مبلغ 2 379 728 327 جنيه مصري)، (إيضاح 11). وتعتمد الادارة فى تحديدها للعمر المقدر للاستفادة من أصل ثابت على الاستخدام المتوقع للأصل، والتآكل المادي المتوقع من استعمال وتقادم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصول مقارنة. وقد يؤثر أي تغيير فى العمر المقدر للاستفادة من أي أصل ثابت على قيمة الاهلاك الذي ينبغي الاعتراف به فى الأرباح أو الخسائر على مدى فترات مستقبلية.

3-2-2 الأعمار المُقَدّرة للاستفادة من الأصول غير الملموسة

بلغت صافي القيمة الدفترية لبنود الأصول غير الملموسة للشركة فى نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 254 049 586 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: مبلغ 294 799 369 جنيه مصري)، (إيضاح 13). وتعتمد الادارة فى تحديدها للعمر المقدر للاستفادة من أصل غير ملموس على الاستخدام المتوقع للأصل، والتآكل المادي المتوقع من استعمال وتقادم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصول مقارنة. وقد يؤثر أي تغيير فى العمر المقدر للاستفادة من أي أصل ثابت على قيمة الاستهلاك الذي ينبغي الاعتراف به فى الأرباح أو الخسائر على مدى فترات مستقبلية.

3-2-3 المخصصات

بلغت قيمة المخصصات فى نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 17 308 714 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: 11 749 924 جنيه مصري). وتعتمد هذه القيمة على تقديرات تتعلق بتكاليف مستقبلية لاستكمال أعمال البنية الأساسية، وبدعاوى قضائية، وبرسوم حكومية، وبمزايا عاملين، وبأعباء أخرى - بما فيها الضرائب – فيما يتصل بأنشطة الشركة (إيضاح 24). ونظراً لأن المخصصات لا يمكن قياسها على وجه التحديد فقد يتغير مبلغ المخصص بناءً على تطورات مستقبلية. وتتم المحاسبة عن التغيرات فى مبلغ المخصصات التي تُعزى إلى التغير فى تقديرات الإدارة – وذلك على أساس مستقبلي - ويعترف بها فى الفترة التي ينشأ خلالها التغير فى التقديرات.

4- إيرادات المبيعات

يتضمن الجدول التالي تحليل أنواع إيرادات الشركة عن العام:

جنيه مصري	2020	2019
مبيعات محلية	2 091 244 599	2 481 272 007
مبيعات تصدير	199 251 333	342 865 036
خدمات	120 001 564	147 421 631
الإجمالي	**2 410 497 496**	**2 971 558 674**

5- تكلفة المبيعات

يتضمن الجدول التالي تحليل أنواع تكاليف مبيعات الشركة عن العام:

جنيه مصري	2020	2019
مواد خام	1 934 133 169	2 287 378 577
إهلاكات صناعية	202 707 360	201 665 809
إستهلاكات التراخيص – أصول غير ملموسة	40 749 783	50 676 249
إستهلاكات حق الانتفاع	13 321	690 201
مصروفات نقل	72 521 438	93 034 883
تكاليف غير مباشرة	102 135 948	110 256 712
الإجمالي	**2 352 261 019**	**2 743 702 431**

6- مصروفات عمومية وادارية

يتضمن الجدول التالي تحليل أنواع المصروفات العمومية والادارية للشركة عن العام:

جنيه مصري	2020	2019
اتعاب مهنية	39 193 388	39 564 070
أجور ومرتبات	26 928 189	42 034 290
مصروفات أمن ونظافة	1 406 144	1 372 667
ايجارات	1 941 272	2 445 633
مصروفات الانتقالات	1 065 809	2 142 012
مصروفات تسويقية	956 550	1 904 690
إهلاكات ادارية	3 144 141	4 226 828
مصروفات اخري	47 643 157	31 432 712
الإجمالي	**122 278 650**	**125 122 902**

تضمن بند مصروفات اخرى بالمصروفات العمومية والاداريه مبلغ 640 920 7 جنيه مصرى يتمثل في تكلفه استشارات وتدريب تمت من خلال أعضاء مجلس اداره سابقين بمجلس اداره الشركه ومساهمين حاليين.

تضمن بند مصروفات أخرى مبلغ 15.8 مليون جنيه مصرى تمثل صافى القيمة الحالية لتكلفة تسوية فروق استهلاك غاز مع شركة سيتى جاز يرجع لايضاح (23)

7- تكاليف التمويل

يتضمن الجدول التالي تحليل لتكاليف التمويل عن العام:

جنيه مصري	2020	2019
فوائد القروض	46 797 877	73 838 954
فوائد تقسيط رخصة التشغيل	--	15 286 637
فوائد رسوم توليد الكهرباء	8 225 250	12 282 000
فوائد تأجير تمويلي	--	18 813
فوائد تمويلية أخرى	--	6 531 854
فوائد تسهيلات انتمانية	25 849 101	28 559 516
الإجمالي	**80 872 228**	**136 517 774**

8- المقابل الذي يتقاضاه موظفي الإدارة الرئيسيين*

جنيه مصري	2020	2019
بدلات مجلس الادارة	9 902 880	16 502 613
مرتبات مجلس الادارة	8 096 565	15 186 228
الإجمالي	**17 999 445**	**31 688 841**

* مدرجة ضمن الاجور و المرتبات بالمصروفات الادارية و العمومية.

9- ضرائب الدخل

9-1 ضرائب الدخل المعترف بها فى الارباح والخسائر

جنيه مصري	2020	2019
الضريبة الجارية		
مصروف الضريبة الجارية للعام الحالي	--	13 123 908
الضريبة المؤجلة		
صافى الضريبة المؤجلة للعام الحالي	(15 179 606)	(5 970 473)
اجمالي مصروف ضريبة الدخل للعام الحالي	**(15 179 606)**	**7 153 435**

ويوضح الجدول التالي التسوية بين مصروف ضرائب الدخل المعترف به خلال العام وضريبة الدخل الناتجة عن تطبيق سعر الضريبة على صافي الربح المحاسبي:

جنيه مصري	2020	2019
صافى (الخسائر) / الربح قبل الضرائب	(131 392 999)	37 252 885
الضريبة باستخدام معدل الضرائب السائدة 22.5٪	--	8 381 899
يضاف:		
أثر رد الإهلاكات والاستهلاكات المحاسبية	246 601 284	257 259 086
أثر المصروفات الغير مخصومه في تحديد الربح الخاضع للضريبة	12 846 160	16 535 026
أثر المكون من المخصصات التي ليست مخصومه في تحديد الربح الخاضع للضريبة	7 760 240	3 343 753
أثر التغير فى السياسات المحاسبية	--	361 078
أثر خسائر فروق العملة الغير محققة الغير مخصومه في تحديد الربح الخاضع للضريبة	65 838 411	25 195 419
يخصم:		
أثر الإهلاكات الضريبية المعترف بها عند تحديد الوعاء الضريبي	(167 568 899)	(204 593 599)
أرباح رأسمالية	(142 466)	(15 398)
أثر فروق العملات الاجنبية المحققة القابلة للخصم في تحديد الربح الخاضع للضريبة	(42 402 129)	(63 866 042)
أثر المستخدم من المخصصات المعترف بها عند تحديد الوعاء الضريبي	(2 201 450)	--
خسائر ضريبية مرحلة من سنوات سابقة	--	(13 143 728)
الوعاء الخاضع للضريبة	(10 661 848)	58 328 480
ضريبة الدخل على أساس سعر الضريبة المطبق	--	**13 123 908**

9-2 التزامات الضريبة الجارية

جنيه مصري	2020	2019
التزام الضريبة الجارية (إيضاح 9-1)	--	13 123 908
التزامات ضريبية جارية	**--**	**13 123 908**

بلغ متوسط سعر الضريبة الفعال خلال عام 2020 0٪ مقابل 35 % خلال عام 2019.

9-3 الضريبة المؤجلة

فيما يلي البنود التي ينشأ عنها اصول والتزامات ضريبية مؤجلة

2020			
جنيه مصري	الرصيد فى اول العام	المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر	الرصيد فى أخر العام
(الالتزامات)			
الفروق المؤقتة			
أصول ثابتة	(337 073 457)	15 179 606	(321 893 851)
صافى الالتزامات الضريبة المؤجلة	**(337 073 457)**	**15 179 606**	**(321 893 851)**

2019			
جنيه مصري	الرصيد فى اول العام	المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر	الرصيد فى أخر العام
(الالتزامات)			
الفروق المؤقتة			
أصول ثابتة	(343 043 930)	5 970 473	(337 073 457)
صافى الالتزامات الضريبة المؤجلة	**(343 043 930)**	**5 970 473**	**(337 073 457)**

10- (خسائر) ربحية السهم

يتم حساب النصيب الأساسي للسهم من العوائد وذلك بقسمة العوائد من الأنشطة المستمرة والمنسوبة لحاملي الأسهم العادية / على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام. ولحساب النصيب المُخفض للسهم من العوائد يُعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُصدَرة العادية على افتراض أن كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية إلى التخفيض" قد حُولت لأسهم عادية. ونظراً لأن الشركة لا يوجد لديها أي أدواتٍ محتملة تؤدى لتخفيض العوائد فإن النصيب الأساسي والمُخفض للسهم من العوائد متساويان.

فيما يلي بيان بالعوائد من الأنشطة المستمرة وكذا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمين فى حساب كلٍ من النصيب الأساسي والمُخفض للسهم من العوائد:

2019	2020	
		ربحية السهم (النصيب الأساسي والمُخفض للسهم)
30 099 450	(116 213 393)	(خسائر) / أرباح العام (جنيه مصري)
(7 066 422)	(7 108 042)	نصيب العاملين (إيضاح 17) (جنيه مصري)
23 033 028	**(123 321 435)**	**صافى (الخسائر) / الارباح القابلة للتوزيع** (جنيه مصري)
		عدد الأسهم (لربحية السهم الأساسي والمُخفض)
378 739 700	378 739 700	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لغرض تحديد ربحية السهم
0.06	**(0.33)**	**(خسائر) / ربحية السهم من العمليات المستمرة** (جنيه مصري)

11- الأصول الثابتة

جنيه مصري	أراضي ملكية حرة	مباني	وسائل النقل والانتقال	الات ومعدات	اثاث وتجهيزات	معدات تكنولوجيا وتركيبات	حاسبات الية وبرامج	اجمالي
التكلفة								
الرصيد في 1 يناير 2019	**50 243 436**	**571 105 372**	**19 572 370**	**2 806 303 222**	**12 412 666**	**289 518 568**	**19 819 255**	**3 768 974 889**
اضافات	--	4 106 398	8 410 932	9 216 422	711 945	10 231 920	622 767	33 300 384
استبعادات	--	--	(343 363)	--	--	--	--	(343 363)
المحول من مشروعات تحت التنفيذ	--	57 862 688	--	33 696 645	1 700 031	2 106 756	--	95 366 120
الرصيد في 1 يناير 2020	**50 243 436**	**633 074 458**	**27 639 939**	**2 849 216 289**	**14 824 642**	**301 857 244**	**20 442 022**	**3 897 298 030**
اضافات	--	65 077	296 845	567 294	173 423	314 384	334 262	1 751 285
استبعادات	--	--	(245 000)	--	--	--	--	(245 000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	**50 243 436**	**633 139 535**	**27 691 784**	**2 849 783 583**	**14 998 065**	**302 171 628**	**20 776 284**	**3 898 804 315**

جنيه مصري	أراضي ملكية حرة	مباني	وسائل النقل والانتقال	الات ومعدات	اثاث وتجهيزات	معدات تكنولوجيا وتركيبات	حاسبات الية وبرامج	اجمالي
مجمع الأهلاك و الاضمحلال								
الرصيد في 1 يناير 2019	--	205 985 423	8 424 749	973 394 662	4 977 556	103 444 420	15 639 324	1 311 866 134
استبعاد نتيجة بيع اصول ثابتة	--	--	(189 068)	--	--	--	--	**(189 068)**
مصروف الاهلاك	--	29 378 123	3 709 226	152 191 184	1 493 083	16 387 276	2 733 745	**205 892 637**
الرصيد في 1 يناير 2020	**--**	**235 363 546**	**11 944 907**	**1 125 585 846**	**6 470 639**	**119 831 696**	**18 373 069**	**1 517 569 703**
استبعاد نتيجة بيع اصول ثابتة	--	--	(195 866)	--	--	--	--	**(195 866)**
مصروف الاهلاك	--	28 539 265	3 727 349	153 820 606	1 672 781	16 620 140	1 471 360	**205 851 501**
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	**--**	**263 902 811**	**15 476 390**	**1 279 406 452**	**8 143 420**	**136 451 836**	**19 844 429**	**1 723 225 338**
صافي القيمة الدفترية								
في 31 ديسمبر 2020	**50 243 436**	**369 236 724**	**12 215 394**	**1 570 377 131**	**6 854 645**	**165 719 792**	**931 855**	**2 175 578 977**
في 31 ديسمبر 2019	**50 243 436**	**397 710 912**	**15 695 032**	**1 723 630 443**	**8 354 003**	**182 025 548**	**2 068 953**	**2 379 728 327**

- بتاريخ 24 فبراير 2019 تم شطب رهن تجاري وعقاري من الدرجة الاولى مع مرتبة الامتياز لصالح البنك الاهلي المصري وجارى الانتهاء من اجراءات تعديل الرهن ليصبح بأسم البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان) كما هو مشار بالتفصيل (بالايضاح رقم 22)
- قامت الشركة وفقا لعقود القروض الممنوحة من البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان) المصري بالتأمين لصالح البنك بوثيقة تأمين شاملة كافة المخاطر المحتملة على مصنع الشركة وخطوط الإنتاج لصالح البنك بصفته وكيل الضمان باعتبار البنك المستفيد الأول من هذه الوثائق
- قامت الشركة بالتأمين لصالحها على الصوامع والسيارات
- تم ادراج مصروف الاهلاك الخاص ببند اثاث و تجهيزات وحاسبات اليه وبرامج ضمن بند المصروفات العمومية والادارية ايضاح (6) وذلك بمبلغ 141 144 3 جنيه وتم ادراج مصروف الاهلاك الخاص بباقى الاصول ضمن تكلفة المبيعات ايضاح (5) وذلك بمبلغ 360 707 202 جنيه مصرى
- بلغت القيمة البيعية لاستبعادات وسائل الانتقال 600 191 جنيه مصري وقد بلغت صافى قيمتها الدفترية مبلغ 134 49 جنيه مصري الامر الذى نتج عنه أرباح رأسمالية بلغت 466 142 جنيه ادرجت بقائمة الأرباح أو الخسائر

12- مشروعات تحت التنفيذ

جنيه مصري	2020	2019
الرصيد في أول العام	3 777 941	95 974 030
الإضافات	--	2 994 803
المحول للأصول الثابتة	--	(95 366 120)
دفعات مقدمة للموردين لشراء أصول	2 785 621	175 228
الاجمالي	**6 563 562**	**3 777 941**

تتمثل المشروعات تحت التنفيذ في البنود التالية:

جنيه مصري	2020	2019
آلات ومعدات	3 465 713	3 465 713
معدات تكنولوجيا وتركيبات	137 000	137 000
دفعات مقدمة للموردين لشراء أصول	2 960 849	175 228
الاجمالي	**6 563 562**	**3 777 941**

13- الأصول غير الملموسة (بالصافى)

جنيه مصري	رخصة التشغيل	عقد توريد الطاقة	الإجمالي
التكلفة			
التكلفة فى اول يناير 2019	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
الاضافات	--	--	--
إجمالي التكلفة فى 31 ديسمبر 2019	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
مجمع الاستهلاك			
مجمع الاستهلاك في أول العام	**(259 311 354)**	**(183 617 741)**	**(442 929 095)**
استهلاك العام	(28 156 249)	(22 520 000)	(50 676 249)
مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2019	**(287 467 603)**	**(206 137 741)**	**(493 605 344)**
التكلفة			
التكلفة فى اول يناير 2020	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
الاضافات	--	--	--
إجمالي التكلفة فى 31 ديسمبر 2020	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
مجمع الاستهلاك			
مجمع الاستهلاك في أول العام	**(287 467 603)**	**(206 137 741)**	**(493 605 344)**
استهلاك العام	(28 156 249)	(12 593 534)	(40 749 783)
مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2020	**(315 623 852)**	**(218 731 275)**	**(534 355 127)**
صافي القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2020	**247 580 861**	**6 468 725**	**254 049 586**
صافي القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2019	**275 737 110**	**19 062 259**	**294 799 369**

رخصة التشغيل

بناء على سياسة الدولة للحصول على رخصة لإنشاء مصنع الأسمنت فقد وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتاريخ 21 مايو 2008 على إصدار الرخصة للشركة بقيمة 281.4 مليون جنيه مصري لخط الإنتاج الأول مع التزام الشركة بسداد نسبة 15٪ دفعة مقدمة على أن يسدد الباقي على خمسة أقساط سنوية متساوية بعد مضي عام من تاريخ بدء الإنتاج بحد اقصى 18 شهراً وبفائدة الإقراض المعلنة من البنك المركزي.

وتنطبق نفس القيمة على الخط الثاني وتسدد نسبة 25٪ دفعة مقدمة والباقي على 3 سنوات بفائدة الإقراض المعلنة من البنك المركزي مع الالتزام بباقي البنود المتعلقة بخط الإنتاج الأول.

وبتاريخ 22 يناير 2015 وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية على استمرار الشركة في سداد مبلغ 8 مليون جنية كقسط شهري لحين الانتهاء من الخلاف القانوني المنظور حاليا أمام القضاء.

عقد توريد الطاقة

يتمثل في قيمة عقد توريد الطاقة المبرم مع وزارة الكهرباء بتاريخ 11 مارس 2010، حيث تقوم وزارة الكهرباء والطاقة بتحديد احتياجات المشروعات الصناعية كثيفة الاستخدام للطاقة وتقوم بتدبير هذه الاحتياجات سواء عن طريق إنشاء محطات جديدة أو من محطات قائمة وتقوم الشركة بسداد التكلفة الاستثمارية التي تحددها الوزارة مقابل تدبير هذه الاحتياجات والتي تم الاتفاق على قيمتها بمبلغ 217.2 مليون جنيه مصري وتم الاتفاق على سدادها كالتالي:

- 15٪ دفعة مقدمة تعادل 32.58 مليون جنيه مصري.
- 120 قسط شهري يستحق في الأول من كل شهر اعتبارا من أبريل 2010 بواقع 1.220 مليون جنيه مصري للقسط الواحد.
- 120 قسط شهري يستحق في الأول من كل شهر اعتبارا من فبراير 2011 بواقع 1.342 مليون جنيه مصري للقسط الواحد.
- بالإضافة إلى مبلغ 8 مليون جنيه مصري مقابل تخصيص عدد 2 خلية من النوع التقليدي ويتم سدادها على أربعة أقساط ربع سنوية استحقاق آخرها في 1 فبراير 2011.

14- استثمارات في شركات تابعة

تسيطر الشركة على كافة الشركات التابعة المبينة أدناه:

الشركة	بلد التسجيل	نسبة المساهمة	2020 جنيه مصري	2019 جنيه مصري	نسبة الملكية وحقوق التصويت	الانشطة الرئيسية
1- شركة أندلس للخرسانة شركة مساهمة مصرية	مصر	٪99.99	30 926 807	30 926 807	٪99.99	أنتاج الخرسانة وتحديدا الخليط الجاهز
2- شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار	مصر	٪99.99	16 499 750	16 499 750	٪99.99	تجارة الوقود البديل
3- شركة إيه سي سي للإدارة والتجارة شركة ذات مسئولية محدودة	مصر	٪99.99	49 500	49 500	٪99.99	تقديم الخدمات الادارية
الاجمالي			**47 476 057**	**47 476 057**		

15- استثمارات في مشروع مشترك

الشركة	بلد التسجيل	نسبة المساهمة	2020 جنيه مصري	2019 جنيه مصري
شركة أندلس ريلاينس للتعدين	مصر	٪50	125 000	125 000
الاجمالي			**125 000**	**125 000**

16- المخزون

جنيه مصري	2020	2019
مواد خام	99 093 696	45 890 809
مواد تعبئة وتغليف	12 224 129	10 982 921
قطع غيار	7 822 772	7 608 663
إنتاج تحت التشغيل	3 121 477	1 967 307
إنتاج تام	47 715 582	89 444 846
الإجمالي	**169 977 656**	**155 894 546**

17- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

جنيه مصري	2020	2019
موردين دفعات مقدمة	22 574 433	21 294 071
ضرائب خصم من المنبع	7 130 884	14 293 777
ضرائب القيمة المضافة	6 994 687	--
تأمينات لدي الغير	78 811 267	61 444 003
توزيعات أرباح للعاملين مدفوعة مقدماً	7 108 042	7 066 424
تأمين خطابات ضمان	191 043	34 049
السلف النقدية	2 390 720	1 336 482
أرصدة مدينة أخري	1 020 436	--
يخصم :- الاضمحلال فى المدينون	(1 607 808)	(1 359 966)
الاجمالي	**124 613 704**	**104 108 840**

18- أرصدة النقدية والبنوك

جنيه مصري	2020	2019
النقدية بالخزينة	927 027	1 182 863
الحسابات الجارية بالبنوك – عملة محلية	16 798 510	45 619 602
الحسابات الجارية بالبنوك – عملة اجنبية	10 501 303	8 262 010
ودائع بنكية	23 493 309	31 121 525
الإجمالي	**51 720 149**	**86 186 000**

19- رأس المال المصدر و الدفوع

جنيه مصري	2020	2019
القيمة الاسمية للسهم	2	2
عدد الاسهم العادية المصدرة والمسددة بالكامل	378 739 700	378 739 700
راس المال المصدر	**757 479 400**	**757 479 400**

20- الاحتياطي القانوني

طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة 10٪ من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويجوز بناء على اقتراح مجلس الإدارة وقف تجنيب جزء من الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني إذا ما بلغ الاحتياطي القانوني 50٪ من رأس المال المصدر. الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

21- أرباح مرحلة

جنيه مصري	2020	2019
الرصيد فى بداية العام	**164 024 227**	**342 180 674**
اجمالي الدخل الشامل عن العام	(116 213 393)	30 099 450
أثر التغير فى السياسات المحاسبية	--	361 078
المحول الي الاحتياطي القانوني	(3 009 945)	(23 364 234)
توزيعات الارباح	(7 066 422)	(185 252 741)
الرصيد فى نهاية العام	**37 734 467**	**164 024 227**

22- قروض و تسهيلات إئتمانية

	الجزء المتداول من القروض		الجزء غر المتداول من القروض	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
أولا:التسهيلات الائتمانية –			--	--
البنك التجاري الدولي	340 110 399	62 035 301		
اجمالى التسهيلات	**340 110 399**	**62 035 301**	--	--
ثانيا:القروض البنكية				
البنك التجاري الدولي	30 600 000	20 400 000	198 900 000	229 500 000
(أ) صافى القروض البنكية – البنك التجاري الدولي	**30 600 000**	**20 400 000**	**198 900 000**	**229 500 000**
القروض البنكية				
البنك الاوروبي	68 565 216	69 956 520	188 554 349	262 336 958
(ب)صافى القروض البنكية – البنك الاوروبي	**68 565 216**	**69 956 520**	**188 554 349**	**262 336 958**
إجمالي القروض (أ+ب)	**99 165 216**	**90 356 520**	**387 454 349**	**491 836 958**

بتاريخ 3 ديسمبر 2018، تم ابرام عقدى تمويل مع كلا من البنك التجارى الدولى – مصر ش.م.م. بصفة البنك الممول ووكيل الضمان والبنك الاوربى لاعادة التعمير والتنمية (EBRD) (البنك الاوروبى) ووفقاً لتلك العقود وافقت البنوك الممولة على ان يبرم كل منهما اتفاقية منفصلة مع الشركة (المقترض) لاعادة تمويل جزء من ديون المقترض لدى البنك الاهلى المصرى.

وفى ضوء ماسبق وافقت البنوك الممولة على مايلى :

اولاً : البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان)

وافق البنك على منح التسهيل للمقترض بقيمة 705 مليون جنيه مصرى، مكون من شريحتين على النحو التالى:

1. تسهيل الشريحة (أ) بالجنيه المصرى بمبلغ لا يتجاوز 255 مليون جنيه مصرى بمعدل عائد 2% فوق سعر الاقراض المعلن من البنك المركزى فى صورة تسهيل متوسط الاجل بغرض (1) إعادة التحويل لتمويل قرض متوسط الاجل قائم بمبلغ 230 مليون جنيه مصرى ممنوح من البنك الاهلى المصرى للمقترض لتمويل تكلفة الاستثمار المتعلقة بطاحونة الفحم الثانية وخط سير الناقلات الدولية وماكينة لشفط تراب الاسمنت وادخاله فى عملية الانتاج مرة اخرى و (2) إعادة تمويل مبلغ 25 مليون جنيه مصرى مستحقة للبنك الاهلى المصرى من جانب المقترض بموجب البرنامج المصرى لمكافحة التلوث : و
2. تسهيل الشريحة (ب) بالجنيه المصرى بمبلغ لا يتجاوز 450 مليون جنيه مصرى بمعدل عائد 0.6 % فوق سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي فى صورة تسهيل متجدد متعدد الاغراض وذلك لتمويل احتياجات الاستثمار العامة للمقترض وإعادة التمويل لتمويل راس المال العامل المستحق للبنك الاهلى .

هذا ويلتزم المقترض بسداد قرض الشريحة (أ) للبنك الممول على ثلاث وعشرون (23) قسط ربع سنوية غير متساوية القيمة وتبدأ من 31 ديسمبر 2019 وتنتهى فى 30 يونيو 2025. هذا وقد اشترط عقد القرض على الضمانات التالية :

- ابرام رهن من الدرجة الاولى على حسابات التسهيل لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة البنوك الممولة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ العقد،

- ابرام رهن عقارى من الدرجة الاولى لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة البنوك الممولة على الارض والمبانى والعقارات المقامة عليها الخاصة بالمقترض فى خلال مدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ الحصول على التوكيل الخاص بذلك والمصدر لصالح البنك الممول وبموعد غايته 30 سبتمبر 2019، كما يلتزم المقترض باضافة اى ابنية يتم اضافتها الى الرهن المذكور، و
- ابرام رهن المحل التجارى من الدرجة الاولى لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة على المقومات المادية والمعنوية وكافة الالات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بأصول المقترض فى خلال مدة لايتجاوز (1) شهر من تاريخ الحصول على التوكيل الخاص بذلك والمصدر لصالح البنك الممول وبموعد غايته 30 أبريل 2019. هذا وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الانتهاء من اجراءات ابرام الرهن العقارى والمحل التجارى لصالح البنك.
- اصدار توكيلات رسمية غير قابلة للإلغاء لتفويض البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة فى ابرام وقيد كل من الرهون.
- التنازل عن وثيقة / وثائق التأمين التى يصدرها المقترض ضد كافة المخاطر لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة على جميع الاصول وذلك خلال مدة لا تزيد عن اسبوعين من تاريخ هذا العقد على ان تغطى على الاقل 110% من القروض المتاحة للمقترض من البنوك الممولة.
- عدم توزيع ارباح الاسهم مالم يكن المقترض ملتزما بالتعهدات المالية قبل التوزيع وبعده وانه لم ولن يحدث اى حالة اخلال بسبب ذلك التوزيع.
- يتعهد المقترض بالا يزيد معدل الرافعة المالية عن (2) فى سنة 2019 و (1.5) فى السنوات المالية التالية المتبقية طوال مدة التسهيل
- يتعهد المقترض بان معدل خدمة الدين لن يقل عن (1.3) طول مدة التسهيل هذا وقد حصلت الشركه قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المقترض بأن المصروفات الرأسمالية التى تزيد عن مائة مليون جنيه مصرى سنويا يتم تمويلها من خلال رأس مال المساهمين و / او قروض المساهمين التالية فى المرتبة لهذا التسهيل و / او بناء على اخطار البنك الممول وافادته بخطة عمل معدلة . وفى جميع الاحوال يخضع ماسبق لالتزام المقترض بجميع التعهدات المالية لتلك السنة المالية وعدم تسبب الدخول فى تلك المصروفات الراسمالية لاى اخلال للتعهدات المالية كقيمة لتلك المصروفات الرأسمالية.
- يتعهد المقترض بألا يتعدى صافى الديون البنكية عن (2.5) مرة صافى الربح قبل العوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك هذا وقد حصلت الشركه قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المساهم الرئيسى تعهداً غير قابل للإلغاء وغير مشروط بالا يتنازل عن اى جزء من المساهمة المسيطرة بحيث تصبح اقل من 50% زائد سهم (1) دون الحصول على موافقة البنك الممول الكتابية المسبقة.

ثانياً : البنك الاوروبى لإعادة التعمير والتنمية (البنك الاوروبى)

كما هو مشار اليه اعلاه فقد تم ابرام عقد تمويل مع البنك الاوروبى بتاريخ 3 ديسمبر 2018 وبموجب هذا التعاقد وافق البنك على اقتراض الشركة مبلغ لايتجاوز 25 مليون دولار بمعدل عائد 4.35 % فوق سعر الليبور لمدة ستة أشهر بغرض إعادرة تمويل مديونية (المدين الراهن) بالدولار الامريكى والتى تم استخدامها جزئيا للاغراض التالية:

أ. كتسهيل لتمويل نقص الاستثمارات المتعلقة بكفاءة الطاقة و

ب. لتمويل وتجديد الخطة الحالية لانتاج الاسمنت.

هذا وقد تضمنت التعهدات بعقد القرض بخلاف الضمانات والتعهدات التى تم الاشارة اليها سابقاً مايلى:

- يتعهد المقترض بالا يقل معدل خدمة الدين عن 1.3. هذا وقد حصلت الشركه قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المقترض بالا يقل صافى الديون البنكية (2.5) مرة صافى الربح قبل العوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك هذا وقد حصلت الشركه قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020..
- يتعهد المقترض بالا يتعدى صافى الديون البنكية (1.3) مرة حقوق الملكية .

وفقا لعقد القرض المبرم مع البنك الاوروبى فقد وافق الطرف المقترض على تقديم منحة اضافية بقيمة لا تزيد عن نسبة 17% من التكاليف المرتبطة بتصميم وتوريد وتركيب وتشغيل البنود التى سوف يتم تمويلها والمنصوص عليها فى التعاقد او 170 الف يورو ايهما اقل. حصلت الشركة خلال شهر يناير 2020 على منحة بقيمة 170 الف يورو طبق لعقد القرض والمعادل لمبلغ 212 074 3 جنيه مصرى وقد تم معالجة المنحة طبقا للمعيار المحاسبي المصرى رقم (12) وذلك باستخدام مدخل الايراد حيث تم ادراجها كايرادات مؤجلة ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وتحميلها على قائمة الدخل على مدار العمر الانتاجي المتبقى من الاصل المرتبط بها. بلغ الجزء المحمل على قائمة الدخل خلال عام 2020 مبلغ 764 301 جنيه مصرى ادرج ضمن الايرادات الاخرى والباقى وقدرة 448 772 2 جنيه مصرى ادرج ضمن الارصدة الدائنة الاخرى (إيضاح 27).

هذا ووفقا للعقد السابق المبرم مع البنك الاهلى المصرى والمؤرخ 30 يونية 2013، فقد تضمن هذا العقد على انه يتمتع المقترض بمبلغ قدره 20% من قيمة التمويل الممنوح يتحملها البنك وذلك بعد استيفاء عدة شروط والتى تم استيفائها بالكامل خلال عام 2018 هذا وقد تم معالجة المنحه البالغ قدرها 13.6 مليون جنيه وفقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم (12) وذلك باستخدام مدخل الايراد حيث تم ادراجها كايرادات مؤجلة ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وتحميلها على قائمة الدخل على مدار العمر الانتاجي المتبقى من الاصل المرتبط بها (خط الوقود البديل) وقد بلغ الجزء المحمل على قائمة الدخل خلال عام 2019 مبلغ 742 718 جنيه مصرى ادرج ضمن الايرادات الاخرى والباقى وقدره 874 499 11 جنيه ادرج ضمن الارصدة الدائنة الاخرى (إيضاح 27)

هذا وقد تم الغاء وشطب الرهن السابق لصالح البنك الاهلى المصرى بالسجل التجارى للشركة بتاريخ 24 فبراير 2019.

23- داننون تجاريون وأوراق دفع

	الجزء المتداول		الجزء غير المتداول	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
داننون تجاريون – عملة محلية	259 997 582	336 471 383	--	--
داننون تجاريون – عملات أجنبية	181 838 866	341 866 363	--	--
أوراق الدفع *	3 794 873	--	11 021 813	--
إجمالي	**445 631 321**	**678 337 746**	**11 021 813**	--

* تتمثل قيمة أوراق الدفع فى قيمة الشيكات الصادرة لصالح شركة سيتى جاز والتى نتجت عن تسويه الخلاف السابق مع الشركه حول فروق استهلاك الغاز وقد تم الوصول الي اتفاق تسويه تم بموجبه تحميل الشركه مبلغ 553 847 19 جنيه مصري تم سداده باوراق دفع حتى عام 2025 تم أثباتها بصافى القيمة الحالية. هذا وقد بلغت القيمة غير المخصومة لالتزام اوراق الدفع فى نهاية العام مبلغ وقدره 553 847 18 جنيه مصري . هذا وقد تم تحميل قيمة تلك التسوية ضمن المصروفات الاخري بالعموميه والاداريه

24- مخصصات

جنيه مصري	مخصص مطالبات
الرصيد فى 1 يناير 2020	11 749 924
المكون خلال العام	7 760 240
المستخدم خلال العام	(2 201 450)
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	**17 308 714**

تتعلق المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الأطراف فيما يتعلق بأنشطة الشركة. وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات دورياً وتعدل قيمة المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

25- الالتزامات الأخرى

	الجزء المتداول		الجزء الغير متداول	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
عقد توريد الطاقة الكهربائية	769 250	12 308 000	--	--
الإجمالي	**769 250**	**12 308 000**	--	--

26- دائنو توزيعات

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2020 الموافقة على مشروع توزيع الأرباح على السادة المساهمين وفقاً للأرباح القابلة للتوزيع فى 31 ديسمبر 2019 وقد تم اعتماد الجمعية العامة العادية للشركة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ١ سبتمبر 2020.

وفيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020 هناك مشروع توزيع ارباح مقترح من مجلس الادارة للعرض على الجمعية العامة للشركة طبقاً لما هو وارد بالجدول التالي:

جنيه مصري	2020	2019
صافى (خسائر) / ارباح العام	(116 213 393)	30 099 450
أرباح مرحلة فى بداية العام	153 947 860	133 924 777
صافى الارباح القابلة للتوزيع	**37 734 467**	**164 024 227**
تم توزيعه كالتالي:		
الاحتياطي القانوني	--	3 009 945
حصة العاملين فى الأرباح – ايضاح (17)	7 108 042	7 066 422
أرباح مرحلة للعام التالي	**30 626 425**	**153 947 860**

27- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

جنيه مصري	2020	2019
عملاء دفعات مقدمة	57 765 886	45 676 860
مصروفات مستحقة	10 099 030	7 945 034
رسوم تنمية مستحقة	12 423 454	18 111 127
خصومات عملاء مستحقة	64 339 746	63 136 807
ضرائب مستحقة	6 936 356	42 934 058
فوائد مستحقة	1 992 014	12 583 589
ايرادات مؤجلة – منح يرجع لايضاح رقم (22)	14 272 322	12 218 616
تأمينات أعمال محتجزة	5 179 130	5 202 664
اجمالي	**173 007 938**	**207 808 755**

28- الأدوات المالية

28-1 إدارة مخاطر رأس المال:

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار وبما يحقق اعلي عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال الشركة من صافي الدين (القروض والالتزامات الأخرى وتسهيلات ائتمانية) مخصوماً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك ايضاح رقم 18) وحقوق ملكية الشركة (رأس المال المصدر والاحتياطي القانوني والأرباح المرحلة).

ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج الشركة.

تستهدف الشركة تحقيق نسبة رافعة مالية تتراوح بين 50٪ إلى 70٪ تتحدد على أساس نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2020 بلغت نسبة الرافعة المالية 74٪ (أنظر أدناه) زادت بسبب زيادة الديون نتيجة زيادة المستخدم من التسهيلات الائتمانية بالاضافة الى انخفاض حقوق الملكية بسبب الخسائر خلال العام.

تم احتساب نسبة الرافعة المالية في نهاية العام كما يلي:

جنيه مصري	2020	2019
الديون (i)	827 499 214	656 536 779
النقدية وأرصدة لدى البنوك	(51 720 149)	(86 186 000)
صافي الدين	**775 779 065**	**570 350 779**
حقوق الملكية (ii)	**1 052 954 021**	**1 176 233 836**
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية	**74%**	**%48**

(i) تم تعريف الدين على أنه يشمل القروض والالتزامات الأخرى وتسهيلات ائتمانية والمفصح عنهما بصورة تفصيلية (إيضاح 22،25).

(ii) تتضمن حقوق الملكية كل من رأس المال والاحتياطي القانوني والارباح المرحلة (إيضاح 19،20،21).

28-2 أهم السياسات المحاسبية:

تم الإفصاح بصورة تفصيلية عن أهم السياسات والمعالجات المحاسبية المطبقة بما فى ذلك شروط الاعتراف وأسس القياس وكذا الأساس المستخدم فى الاعتراف ببنود الدخل والمصروفات المتعلقة بكل منها لكل فئة من فئات تصنيف الأصول والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية بإيضاح الأدوات المالية رقم (17-2).

3-28 فئات تصنيف الأدوات المالية

جنيه مصري	2020	2019
أصول مالية (i)		
نقدية وأرصدة لدى البنوك (ايضاح رقم 18)	51 720 149	86 186 000
مدينون وأرصدة مدينة اخري – تأمينات لدى الغير (ايضاح رقم 17)	78 811 267	61 444 003
التزامات مالية (ii)		
قروض قصيرة و طويلة الاجل (ايضاح رقم 22)	486 619 565	582 193 478
بنوك سحب على المكشوف (ايضاح رقم 22)	340 110 399	62 035 301
التزامات اخري (ايضاح رقم 25)	769 250	12 308 000
التزامات تأجير تمويلي (ايضاح رقم 31)	--	8 540
دائنون تجاريون (ايضاح رقم 23)	456 653 134	678 337 746
دائنون وأرصدة دائنة أخري – ايضاح (27)	12 091 044	20 528 623

(i). اجمالي مبلغ 239 مليون جنيه مصري (2019: 215 مليون جنيه مصري) من الاصول المتداولة الأخرى لا ينطبق عليها تعريف الأصول المالية.

(ii). إجمالي مبلغ 504 مليون جنيه مصري (2019: 557 مليون جنيه مصري) من الالتزامات لا ينطبق عليها تعريف الالتزامات المالية.

4-28 أهداف إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة فى إطار ممارستها لأنشطتها لعددٍ من المخاطر المالية. ويعرض هذا الإيضاح أهداف الشركة من إدارة مخاطرها المالية ورأس مالها وكذا السياسات والإجراءات التي تتبعها. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (مخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة)، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تسعي ادارة الشركة الي تخفيض أثر هذه المخاطر الي الحد الأدنى من خلال الانشطة التشغيلية والتمويلية.

5-28 خطر السوق

أن أنشطة الشركة تُعَرضُهَا بشكلٍ أساسي للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية (يُرجَع للإيضاح رقم 28-6 أدناه) والتقلبات فى أسعار الفائدة (يُرجع للإيضاح رقم 28-7 أدناه).

6-28 ادارة خطر العملة الاجنبية

تتم بعض معاملات الشركة بعملاتٍ أجنبية وتتعرض الشركة نتيجةً لذلك لتقلبات فى أسعار صرف العملات. ويُعدُ الدولار الأمريكي واليورو هي العملات الرئيسية التي تتم بها هذه المعاملات.

ينشأ خطر سعر صرف العملات الأجنبية للشركة بصفة أساسية من مشتريات المواد الخام بالعملات الاجنبية والقروض بالدولار الامريكي المستخدمة لتمويل انشاء المصنع

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - فى نهاية الفترة المالية - للمبالغ المقترضة (قرض البنك الاوروبي) وفقا للعملات الأجنبية الرئيسية التي مُنحت بها:

القروض

جنيه مصري	2020	2019
دولار أمريكي	257 119 565	332 293 478
الإجمالي	**257 119 565**	**332 293 478**

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية – فى نهاية الفترة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفةٍ أساسية فى أرصدةٍ مستحقة على عملاء ونقدية وما فى حكمها) ولالتزاماتها ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفةٍ أساسية فى موردين خارجيين وارصدة قروض بعملة اجنبية) والتي تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

جنيه مصري	التزامات		أصول	
	2020	2019	2020	2019
دولار أمريكي	438 958 431	674 159 842	31 122 727	8 048 188
يورو	--	--	10 918	103 717

1-6-28 تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

كما سبق الاشارة تتعرض الشركة بصفةٍ أساسية لخطر عملات الدولار الأمريكي واليورو التي تنشأ من شراء مواد خام بالعملات الاجنبية والقروض الدولارية المستخدمة لإنشاء مصنع الشركة.

ويُوضح الجدول التالي مدى حساسية الشركة لزيادة أو نقص بنسبة 10٪ فى الجنيه المصري مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية المشار إليها. وتعتبر الـ 10٪ هي نسبة الحساسية المستخدمة فى اعداد التقارير الداخلية عن خطر العملة الأجنبية وعرضها على المديرين المسئولين، وتُمثل تقييم الادارة للتغير المتوقع بدرجةٍ معقولة فى أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الأرصدة القائمة للبنود ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية ويقوم على أساس تعديل ترجمة أرصدة تلك البنود فى نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها 10٪ فى أسعار صرف تلك العملات.

ويتضمن تحليل الحساسية الأرصدة القائمة للقروض، النقدية بالبنوك، الارصدة المدينة الأخرى، الاطراف ذات العلاقة والموردين الخارجيين.

ويشير الرقم الإيجابي في الجدول أدناه إلى زيادةٍ فى الربح عندما تزداد قوة الجنيه المصري بنسبة 10٪ مقابل العملة الأجنبية المعنية. وفى حالة ضعف الجنيه المصري بنسبة 10٪ مقابل العملة الأجنبية المعنية فسوف يؤدى ذلك إلى تأثيرٍ معاكس بنفس القيمة على الربح وتصبح القيم أدناه سالبة.

جنيه مصري	تأثير الدولار الأمريكي		تأثير اليورو	
	2020	2019	2020	2019
الأرباح أو (الخسائر)	40 783 570	66 611 165	1 092	10 372

7-28 إدارة خطر سعر الفائدة

تتعرض الشركة لخطر سعر الفائدة نظراً لأن الشركة تقترض أموال بأسعار فائدة متغيرة.

28-7-1 تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالأدوات المالية غير المشتقة فى نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أُعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم فى نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل 1٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسئولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الادارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة فى أسعار الفائدة.

إذا انخفض/ زاد سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فسيترتب على ذلك أن يقل/ أو يزيد ربح الشركة عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 300 267 8 جنيه مصري (2019: يقل/ أو يزيد بمبلغ 288 442 6 جنيه مصري). ويرجع هذا بصفةٍ أساسية إلى تعرّض الشركة لخطر أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

28-8 إدارة خطر الائتمان

يشير خطر الائتمان إلى خطر أن يعجز أحد أطراف التعاقد عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ويؤدى ذلك إلى تكبد الشركة لخسائرٍ مالية. وينشأ خطر الائتمان من معاملات الشركة مع الأطراف الأخرى وغالباً ما يكونوا عملاء الشركة من أفرادٍ ومؤسسات. وقد قامت الشركة بتطبيق سياسة تلزمها بأن تقتصر فى تعاملاتها على أطرافٍ ذات جدارة ائتمانية مرتفعة وبأن تحصل على ضماناتٍ كافية – كلما كان ذلك مناسباً – كوسيلةٍ لتأمينها ضد خطر الخسارة المالية التي تنشأ فى حالات التعثر.

يتأثر تعرّض الشركة لخطر الائتمان - بشكلٍ أساسي - بالخصائص الفردية لكل عميل. ويهدف مراقبة الخطر إلى تقييم جودة ائتمان العميل مع الأخذ فى الاعتبار عدة عوامل - منها مركزه المالي وخبرات الشركة السابقة معه والمعلومات المالية الأخرى المنشورة بشأنه وسجلاته التجارية وعواملٍ أخرى - كوسيلةٍ لتخفيف خطر الخسارة المالية التي تنشأ فى حالات التعثر. وتقوم الشركة بالمتابعة المستمرة لمدى تعرضها لخطر الائتمان كما تقوم بتوزيع القيمة الإجمالية لحجم المعاملات المتعاقد عليها بين الأطراف الذين أقرتهم الإدارة.

لا يتمثل رصيد العملاء في أرصدة عدد كبير من العملاء، علماً بأن مدى تعرض الشركة لخطر الائتمان لا يتركز بصورةٍ جوهرية مع طرفٍ وحيد أو مع مجموعةٍ من الأطراف ذات خصائص متماثلة. وتصف الشركة أطرافٍ ما على أنها ذات خصائص متماثلة عندما تكون تلك الأطراف هي منشآتٍ ذات علاقةٍ ببعضها

إن القيمة الدفترية للأصول المالية المثبتة بالقوائم المالية – والتي تظهر بالصافي بعد خصم خسائر الاضمحلال - تُمثِّلُ الحد الأقصى لتعرض الشركة لخطر الائتمان دون النظر لقيمة أي ضمانة تم الحصول عليها.

28-9 إدارة خطر السيولة

تقع المسئولية الأساسية لإدارة خطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة والذي أسس إطار عمل مناسب لإدارة خطر السيولة يهدف لإدارة متطلبات الشركة من التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل واحتياجات السيولة. وتقوم الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الاحتفاظ بحدٍ كافي من الاحتياطيات النقدية والتسهيلات البنكية وتسهيلات اقتراض احتياطية، ويتم ذلك من خلال المتابعة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة ومقارنتها بالفعلية ومطابقة هياكل استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

28-10 قياس القيمة العادلة

تعتبر الإدارة أن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المعترف بها فى قائمة المركز المالي المجمع تقارب قيمها العادلة.

29- معاملات مع أطراف ذات علاقة

يعد أي طرف من الأطراف التالية (شركة كان أو فرداً) ذو علاقة بمنشأة:

أ- إذا ما كان هذا الطرف بطريقة مباشرة - أو بطريقة غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر:

أولا: يسيطر على المنشأة، او تسيطر عليه المنشأة، أو يخضع لذات السيطرة التي تخضع لها المنشأة (ويشمل هذا الشركات الام - والشركات التابعة - والشركات التابعة الشقيقة) أو

ثانيا: يمتلك حصة بالمنشأة تمكنه من التمتع بنفوذ مؤثر عليها أو

ثالثا: يتمتع بسيطرة مشتركة على المنشأة؛ أو

ب- إذا ما كان هذا الطرف هو شركة شقيقة بالنسبة للمنشأة أو مشروع مشترك إذا كانت المنشاة مشروع مشترك (معيار المحاسبة المصري (43) الترتيبات المشتركة)؛ أو

ج- إذا ما كان هذا الطرف عضو من موظفي الإدارة الرئيسيين للمنشأة، أو لشركتها الأم؛ أو

د- إذا ما كان هذا الطرف هو أحد أفراد العائلة المقربين من أي فرد من المشار إليهم فى (أ) أو (ب)؛ أو

هـ- إذا ما كان هذا الطرف هو منشأة: مسيطر عليها من، او تخضع لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر بواسطة، أو عندما تكون حقوق تصويتية مؤثرة بهذه المنشأة مملوكة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمعرفة - أي فرد من المشار إليهم فى (د) أو (ه)؛ أو

و- إذا ما كان هذا الطرف يمثل نظام مزايا ما بعد انتهاء الخدمة لصالح موظفي المنشأة - أو لصالح موظفي أي منشأة أخرى ذات علاقة بالمنشأة.

وفيما يلي بيان طبيعة وقيمة اهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام:

	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	حجم المعاملات	
جنيه مصري			2020	2019
شركة أندلس للخرسانة	شركة تابعة	مبيعات	9 520 571	20 807 536
شركة ايه سي سي للإدارة والتجارة	شركة تابعة	خدمات	53 029 344	48 610 751
شركة ايفولف للمشاريع	شركة تابعة	مشتريات	12 623 702	11 165 287
شركة سيمنتوس لايونيون- أسبانيا	شركة تابعة للشركة الام	خدمات	3 791 258	--
شركة أندلس ريلاينس للتعدين	شركة مشتركة	مشتريات	30 543 712	42 029 275

فيما يلي الأرصدة القائمة في نهاية السنة المالية:

	المستحق من طراف ذات علاقة		المستحق لأطراف ذات علاقة	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
شركة أندلس للخرسانة	13 187 492	13 153 101	--	--
شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار	5 338 890	3 774 410	--	--
شركة ايه سي سي للإدارة والتجارة	4 426 634	--	--	378 020
شركة سيمنتوس لايونيون- أسبانيا	--	--	1 818 586	24 550
شركة أندلس ريلاينس للتعدين	--	--	1 922 249	7 761 397
الاجمالي	**22 953 016**	**16 927 511**	**3 740 835**	**8 163 967**

- تقوم شركة أندلس للخرسانة بشراء المواد والمنتجات الإسمنتية من الشركة العربية للأسمنت والتي تستخدم في تصنيع وتجارة الخرسانة ومواد البناء.
- تقوم شركة أيه سي سي للإدارة والتجارة بتقديم خدمات إدارية للشركة العربية للأسمنت.
- تقوم شركة سيمنتوس لايونيون - أسبانيا بتقديم خدمات دعم فني للشركة العربية للأسمنت.
- تقوم شركة أندلس ريلاينس للتعدين بتوريد مواد خام للشركة العربية للأسمنت.
- تقوم شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار بتوريد مواد خام للشركة العربية للأسمنت.

30- الالتزامات العرضية

بلغت الالتزامت العرضية خلال العام مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي والتى تتمثل فى قيمة خطابات ضمان صادرة من البنك التجارى الدولى.

31- عقود التأجير

31-1 حق الانتفاع

جنيه مصري	سيارات	الات و معدات	الاجمالى
التكلفة فى اول يناير 2020	**2 332 460**	**1 225 954**	**3 558 414**
الاضافات خلال العام	--	--	--
إجمالي التكلفة فى 31 ديسمبر 2020	**2 332 460**	**1 225 954**	**3 558 414**
يخصم :- مجمع الاستهلاك			
مجمع الاستهلاك في أول يناير 2020	2 319 139	1 225 954	**3 545 093**
استهلاك العام	13 321	--	**13 321**
مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2020	**2 332 460**	**1 225 954**	**3 558 414**
صافي القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2020	--	--	--

31-2 التزامات عقود تأجير تمويلى

التزامات عقود التأجير التمويلى المعترف بها فى قائمة المركز المالى

	الجزء المتداول		الجزء غير المتداول	
جنيه مصري	**31 ديسمبر 2020**	**31 ديسمبر 2019**	**31 ديسمبر 2020**	**31 ديسمبر 2019**
التزامات عقود تأجير تمويلي	--	8 540	--	--
اجمالى الالتزامات	--	**8 540**	--	--

الالتزامات التعاقدية غير المخصومة لعقود التأجير التمويلى

جنيه مصري	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
لا يزيد عن عام واحد	--	8 540
إجمالى	--	**8 540**

32- الارتباطات الرأسمالية

لا توجد أيه أرتباطات رأسمالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2020.

33- الموقف الضريبي

ضريبة شركات الاموال

- الشركة كانت تتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات بداية من السنة المالية اللاحقة لبداية الإنتاج. وقد تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعتبارا من 22 أبريل 2008. وبناء على ذلك فان الشركة كانت معفاة من ضريبة شركات الأموال للفترة من 1 يناير 2009 حتى 31 ديسمبر 2013.
- تم اعتماد الاقرار الضريبى لعام 2005 طبقا للكتاب الدورى
- بالنسبة للسنوات من 2006 وحتى 2008 تم الفحص و احالة الخلاف الى لجنه الطعن وتم حل الخلاف تصالحا بمركز كبار الممولين.
- لم يتم طلب فحص عام 2009 حتى تاريخه.
- فيما يتعلق بعام 2010 فقد تم فحصها من قبل مصلحة الضرائب وقد قامت المصلحة بتعديل صافي الوعاء الضريبي من واقع اقرار الشركة من 15.6 مليون جنيه مصري الى 160 مليون جنيه مصري. وقد تم تحويل الخلاف عن هذه السنة الى لجنة فض المنازعات. وتم حل الخلاف تصالحا بمركز كبار الممولين مع احالة بعض البنود لاعادة الفحص.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2011 و 2012 تم إخطار الشركة بنموذج 19 تقديريا وتم الطعن علية وتم استصدار قرار باعادة الفحص الفعلى لحسابات الشركة من قبل مصلحة الضرائب وتم احالة الملف الى لجنة الطعن من قبل المصلحة.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2013 حتى 2016 تم إخطار الشركة بنموذج 19 تقديريا وتم الطعن علية وتم استصدار قرار باعادة الفحص الفعلى لحسابات الشركة من قبل مصلحة الضرائب.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2017 حتى 2019 فقد قامت الشركة بتقديم الاقرار الضريبي فى الميعاد القانوني ولم يتم فحص هذه السنوات بعد.

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة وتسوية الضرائب المستحقة حتى 31 ديسمبر 2015.
- قامت الشركة بتقديم اقرارات ضريبة القيمة المضافة عن عام 2020 فى المواعيد القانونية.

ضريبة الدمغة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وتسوية وسداد كافة الضرائب المستحقة.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2015 حتى 2019 لم يتم فحص دفاتر الشركة بعد.

ضريبة المرتبات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وتم سداد كافة الضرائب المستحقة
- جارى تجهيز المستندات لفحص السنوات 2018/2015.

الضريبة العقارية

بلغت قيمة مطالبات الضريبة العقارية حتى عام 2019 بموجب قرار لجنة الطعن مبلغ 881 106 13 جنيه وقد قامت الشركة بسداد مبلغ 7 مليون جنيه تحت الحساب الضريبة علما بأنه تم تقديم طلب للتصالح امام لجان انهاء المنازعات.

رسم تنمية الموارد المالية للدولة

تقوم الشركة بسداد رسم التنمية المستحق عن إنتاج الأسمنت المنتج من استخدام كلينكر محلي فقط، أما الأسمنت المنتج من الكلينكر المستورد فلا تقوم الشركة بسداد رسم التنمية عليه.

تم تسديد رسم التنمية المستحق وغرامات التأخير حتى عام 2016.

تمت مطالبة الشركة بفرق رسم التنمية عن عام 2017 و 2018 بمبلغ 062 783 3 جنيه مصرى وتم احالة الملف الى لجنة الطعن.

قامت الشركة بسداد كافة رسم التنمية المستحق عن الاسمنت المنتج من الكلينكر المحلى حتى ديسمبر 2020.

ضرائب المبيعات الاضافية

- لم تقم الشركة بسداد ضريبة المبيعات الاضافية على الأصول الثابتة قيمتها 312 487 11 جنيه مصري ويوجد حاليا خلاف مع وزير المالية في هذا الشأن. لاحقا تم إعفاء الشركة من الضريبة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم 173 لسنة 2020 بشأن التجاوز عن مقابل التأخير وذلك بموجب شهادة بالموقف الضريبي صادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2020 من مصلحة الضرائب.

الخصم والاضافة

- تم فحص الشركة عن السنوات 2016/2013 وتم الربط وسداد الضريبة المستحقة.

34- أحداث جوهرية في الفترة المالية الجارية

مع التطور الحالى والسريع لمرض فيرس كورونا المستجد (COVID-19)، دخل الاقتصاد العالمي فى أزمة رعاية صحية غير مسبوقة والتي تسببت بالفعل في اضطراب عالمي كبير في الأنشطة التجارية والحياة اليومية. تبنت العديد من الدول تدابير احتواء غير عادية ومكلفة اقتصاديًا. حيث طلبت بعض البلدان من الشركات تقييد أو حتى تعليق العمليات التجارية العادية.

نفذت الحكومات ، بما في ذلك جمهورية مصر العربية ، قيودًا على السفر بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء عن مجموعة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتخاذها في مواجهة وباء فيرس كورونا المستجد بما في ذلك تعليق الرحلات الدولية في جميع المطارات المصرية و أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل العمليات المصرفية في أعقاب فيروس كورونا.

وقد رافق التطور الحالى والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب ، ومن المتوقع أن تتعطل الصناعات مثل السياحة والترفيه بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تتأثر الصناعات الأخرى مثل التصنيع والخدمات المالية بشكل غير مباشر وأن تتأثر نتائجها سلبًا أيضًا.

في 17 مايو 2020 ، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيبدأ العمل على العودة تدريجياً في جميع قطاعات البلاد اعتباراً من منتصف يونيو من خلال تطبيق تدابير وقائية .

فى 20 يونيو 2020 ، تمت الموافقة على عدد من القرارات ، من بينها الموافقة على إلغاء الحظر الجزئي للتنقل اعتبارًا من يوم السبت الموافق 27 يونيو 2020 ، والموافقة على إعادة فتح المطاعم والصالات الرياضية والمقاهي ، ولكن يُسمح فقط بنسبة 25٪ من سعتها. وكذلك إغلاق جميع المحلات عند الساعة التاسعة مساءً ، على أن تستمر المطاعم والمقاهي حتى الساعة العاشرة مساءً ، مع استمرار إغلاق المنتزهات والحدائق والشواطئ العامة ، حيث تم الاتفاق على استمرار أعمال النقل العام حتى منتصف الليل. بالإضافة إلى فتح دور العبادة على النحو الوارد في القرارات ، الموافقة على فتح منشآت ثقافية دور السينما والمسارح ولكن بنسبة 25٪ من طاقتها الاستيعابية ، كما تضمنت القرارات أن الوزارات والمحافظات والهيئات تقدم خدماتها للمواطنين حسب ما تقدره الجهة المختصة في كل جهة ، مع مراعاة الالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية والاحتياطات الصحية ، وكذلك التزام بارتداء الأقنعة الواقية أثناء تواجدهم على جميع وسائل النقل الجماعي ، سواء كانت عامة أو خاصة ، أثناء زيارتهم لجميع المؤسسات الحكومية أو الخاصة أو البنوك أو دور العبادة. تم استئناف الطيران الدولي أيضًا اعتبارًا من 1 يوليو 2020

في 21 سبتمبر 2020 ، تم الاتفاق على حزمة من القرارات الجديدة التي سيتم تنفيذها والتي تشمل الموافقة على إقامة الجنازات ، السماح باستئناف إقامة الأفراح في الأماكن المفتوحة ، في الفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية ، بحد أقصى 300 شخص وينطبق نفس القرار على الاجتماعات والمؤتمرات بنسبة حضور 50٪ وبحد أقصى 150 شخصًا ، ويتم تنفيذ الموافقة على تنظيم المعارض الثقافية في الأماكن المفتوحة ، بنسبة حضور لا تتجاوز 50٪ ، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية

لقد نظرت الإدارة في هذة الظروف الاستثنائية ، وقد خلصت في ضوء المعلومات المتاحة إلى أنه لا يوجد تأثير كبير في وضع ربحية المجموعة قد ينشأ عن الحدث الحالي. ليس من المتوقع أن يكون لهذا الحدث تأثير مادي فوري على العمليات التجارية حيث تتبع إدارة الشركة إجراءات معينة على النحو التالي .

- قللت إدارة الشركة من الاعتماد على دول أخرى من خلال شراء الفحم من نوع بيتكوك من السوق المحلية ، وبالتالي لا يوجد توقع لأي تعطل في العمليات التجارية ، حتى لو امتد الوضع لمدة 2-3 أشهر.
- انخفاض التكاليف الأخرى مثل الكهرباء والبنزين بسبب الوضع الحالي ، مما يدعم تعزيز صافى الارباح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك و الاستهلاك.
- لا تزال الشركة أحد المصدرين الرئيسيين للأسمنت في مصر ، والتي تساهم فى تحقيق عائدات بالدولار الأمريكي لتغطية أي احتياج للدولار الأمريكي.
- تتبع الإدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وخلصت إلى أن التدفقات النقدية المتوقعة ستكون إيجابية خلال الأشهر المقبلة دون وجود مشكلات في التدفق النقدي حاليًا ، وبناءً على ذلك قررت الإدارة دفع جميع القروض المصرفية في الوقت المحدد دون الاستفادة من مبادرة البنك المركزي بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.

شمل تقييم الإدارة في الاعتبار المجالات التالية أثناء تقييم تأثير فيرس كورونا المستجد.

- مخاطر اضمحلال قيمة الاصول الثابتة والاستثمارات
- مخاطر انخفاض قيمة المخزون بسبب وجود اصناف بطيئة الحركة.
- مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة للبنوك والدائنين والعاملين في تاريخ الاستحقاق.
- مخاطر قد تنشأ من أية مطالبات ناتجة عن دعاوى قضائية

وخلصت الإدارة إلى أنه لا يوجد أي تأثير على عمل الشركة يمكن أن يؤدي الى انخفاض في قيمة الاصول الثابتة حيث يعمل المصنع كما هو مخطط له لتلبية طلب العملاء كذلك لا توجد أية إشارة إلى وجود اصناف بطيئة الحركة في المخزون وتقوم الشركة بسداد كافة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق كذلك فإن الشركة اختارت عدم الاستفادة من المبادرة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.

ستستمر الإدارة في مراقبة الموقف عن كثب وستقيم الحاجة إلى أي خطط أو إجراءات أخرى.

35- التصديق على القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار وفقاً لاجتماع مجلس الادارة بتاريخ 27 فبراير 2021.

المدير المالي	**عضو مجلس الإدارة التنفيذي**
أ/ سلفادور لوبيز	**أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث**